

نيسان ٢٠١٩

عدم المساواة الجندرية في الأنظمة الضريبية للبلدان العربية

حالة لبنان وتونس ومصر
دراسة مقارنة

بناء على بحث أجراه د. نصر عبد الكريم



FORDFOUNDATION

Working with Visionaries on the
Frontlines of Social Change Worldwide



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بتكليف من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والمؤسسات الشريكة ولصالحها

المقدمة

السياسة الضريبية.

يواجه الباحثون والمحللون والنشطاء العديد من الصعوبات لأنهم يحاولون معالجه التحيز الجندري في الضرائب وإيجاد حلول قائمه علي الادله:

١. الافتقار إلى البيانات الضريبية المصنفة حسب نوع الجنس للتحليل. فعلي سبيل المثال ، تجمع البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات علي مستوي الاسره المعيشية (بدلا من المستوي الفردي) ومن الصعب استخدامها في تحليل مقارنة بين البلدان.
٢. صعوبة جمع البيانات الموثوقه من القطاع غير الرسمي الذي توظف في المنطقة العربية غالبية العمال والذي تمثل فيه المرء تمثيلا قويا.
٣. الأعراف الجندرية التقليدية وهيكل السلطة-غالبا ما تكون المرء غير مدركه لحقوقها ، ولا تحظى بالدعم الكافي للحصول علي الاعتراف بتلك الحقوق أو عدم إدماجها بما فيه الكفاية في المجتمع لكي تتكلم عن حقوقها ، بحيث نادرا ما تكون قضاياها وشواغلها سمعت. ولا تستطيع المرء مساءله حكوماتها عن مبادئ المساواة والانصاف بين الجنسين في اتفاقيه القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرء.
٤. صعوبة التمييز بين السلوكيات الاقتصادية للرجل والمرء علي مستوي الاستهلاك والإنتاج والتعريف المنفصل لهذه السلوكيات من أجل فهم اثر مختلف أنواع الضرائب والإصلاحات الضريبية المقترحة علي المرء والرجل.

وفي المنطقة العربية ، لم يكن هناك سوي القليل جدا من البحوث التي تحلل السياسات الضريبية من منظور جنساني. وقد تغيرت السياسات الضريبية في المنطقة خلال العقد الماضي ، مما جعل من الضروري تقييم الآثار التفاضلية علي الرجال والنساء من أجل توفير التوجيه الملائم لوضعي السياسات وأصحاب المصلحة في الوقت الذي يجري فيه إصلاح تلك النهج.

وقد نوقشت بعض القضايا الأوسع نطاقا واهميه السياسة الضريبية للعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية في الاونه الاخيره فقط ، وتشير إلى ان السياسات الضريبية لمعظم البلدان العربية لا تستجيب للحاجة إلى العدالة بين الجنسين وتسهم في عدم المساواة الظلم. والبحوث في هذا المجال لها ما يبررها إلى حد كبير ، نظرا لتزايد الاهتمام العام واهميه السياسة الضريبية بالنسبة للتنمية المستدامة.

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في جهود المجتمع المدني العربي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النظر في الروابط بين الضرائب وعدم المساواة بين الجنسين، استنادا إلى البحوث التي أجريت في مصر ولبنان وتونس. وهو مرفق بتقرير من شبكه المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عن العدالة الضريبية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

إنّ عدم المساواة بين الجنسين في السياسات الضريبية مساله تثير قلقا عالميا في السنوات الاخيره، كما يشكّل موضوعا رئيسيا في المناقشات المتعلقة بالمالية العامة وتمويل التنمية ومسؤوليه الحكومات تجاه المواطنين. فالضرائب ليست مصدرا للدخل للحكومات فحسب ، بل هي أيضا أداة فعالة لإعادة توزيع الثروة والدخل ، ولذلك فان منظور المساواة بين الجنسين في السياسة الضريبية ضروري لتحسين معالجه الفجوات بين الجنسين في الثروة والدخل والفرص.

ويجب علي معظم البلدان ، منها العديد في المنطقة العربية ، ان تدر إيرادات كافيه من الضرائب من أجل ضمان التمويل المستدام لاستراتيجيات النمو وتوفير الخدمات الاساسيه لجميع المواطنين. ولذلك ، فان السياسة المالية ، التي تحدد كيفيه انفاق الإيرادات الضريبية ، مهمة أيضا في هذه المقاربة.

الضرائب التي تفرض علي تمويل الانفاق الحكومي مهمة أيضا لأنها يمكن ان تعزز المساءلة بين الحكومة والمواطنين بإعطاء المواطنين مصلحه في كيفيه استخدام الثروة الوطنية. ويكتسي هذا الأمر اهميه خاصه بالنسبة للمساواة بين الجنسين لان المرء ممثله تمثيلا ناقصا عموما في صنع القرار علي جميع المستويات.

ومن شان القضاء علي التحيز الجندري في السياسات الضريبية (كيفيه رفع الإيرادات الضريبية) ان يساعد علي تقليص التفاوت الاجتماعي ، ولكن المساواة الاجتماعية تتطلب أكثر من مجرد سياسة ضريبية عادله. وقد وضعت وسائل الاعلام الحديثه والاهتمام السياسي للربيع العربي ، وألزمه المالية العالمية والتدابير التقشفية اللاحقة في العديد من البلدان التفاوت المتزايد ، ودور السياسة المالية في أعاده توزيع الثروة ، في طليعة المناقشات السياسة العامة.

ولا يزال هناك الكثير من البحوث التي يتعين القيام بها لفهم الاختلالات وأوجه التحيز بين الجنسين في مختلف النظم الضريبية إدراكا تاما ، ويلزم أيضا النظر فيها بالنسبة للسياسة المالية الأوسع نطاقا كاداه للمساواة بين الجنسين وتوفير الموارد لحقوق المرء من خلال أداة أعاده توزيع الثروة والدخل وتوفير الخدمات ، مثل الصحة والحماية الاجتماعية ، التي تستجيب للاحتياجات المختلفة للمرء والرجل. ولذلك فان كيفيه رفع الضرائب وكيفيه استخدامها مهمان ، ولكن تركيز هذا التقرير ينصب أساسا علي التحيز الجندري في

وتستند هذه الدراسة الاقليميه إلى النتائج والاستنتاجات التي خلصت إليها دراسات الحالات القطرية الثلاث.

الضرائب والمساواة بين الجنسين في التنمية وأطر حقوق الإنسان

والاتفاقية المتعلقة بالقضاء علي التمييز ضد المرأة ، التي تضي منظورا جنسانيا علي جميع جوانب حقوق الإنسان ، تسترعي الانتباه إلى ان الوضع القانوني للمرأة غالبا ما يكون مرتبطا بالزواج ، وان التمييز ضد المرأة غالبا ما يكون مرتبطة بأدوارها الانجابيه. وهو يجبر الحكومات علي تجسيد مبدا المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية وجميع التشريعات المناسبة الأخرى ، وعلي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعديل أو إلغاء القوانين والانظمه والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزا ضد المرأة (المادة ٢). وينص أيضا علي «التطوير الكامل لحقوق المرأة والنهوض بها» (المادة ٣) ؛ المساواة بين الجنسين في جميع المجالات ، بما في ذلك الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ١١ دال) ، والمشاركة في الحياة الاقتصادية (المادة ١٣) ، والقانون والمسائل المدنية (المادة ١٥) ، وفي ملكيه الممتلكات وأدارتها (المادة ١٦). وصدقت تونس ولبنان ومصر علي الاتفاقية في ١٩٨١ ، ١٩٩٧ ، ١٩٨٥ علي التوالي.

وقد أكد إعلان ومنهاج عمل بيجين من جديد التزام الحكومات بالاتفاقية وكرر التأكيد علي الحاجة إلى تصميم وتنفيذ ورصد (بمشاركه كامله من المرأة) تتسم بالفعالية والكفاءة والتعاقد بين الجنسين سياسات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وتشمل نقاط العمل استعراض وتعديل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وتحليل السياسات (بما في ذلك الضرائب) التي تؤثر علي الفقر وعدم المساواة ولا سيما علي المرأة (٥٨) ، من منظور جنساني ؛ للتصدي لتمثيل المرأة في صنع القرار ، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسة الضريبية (١٥٥).

ويحدد جدول اعمال ال ٢٠٣٠ لأهداف التنمية المستدامة ، علي الرغم من انه غير ملزم ، رؤية قوية للمساواة بين الجنسين ، بما في ذلك «عالم تتمتع فيه كل أمراه وفتاه بالمساواة الكاملة بين الجنسين وجميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن تمت ازلتها» . ويهدف الهدف ٥ إلى «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتات من خلال أهداف للتصدي للتمييز (٥,١) الاعتراف بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقدير قيمتها من خلال توفير الخدمات العامة والهيكل الاساسيه والحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الاسره المعيشية (٥,٤) ومنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية (٥-١). ويشمل الهدف ١٠ ، الرامي إلى الحد من عدم المساواة ، أهدافا للإدماج الاقتصادي (١٠,٢) ، والقضاء علي القوانين

كثيرا ما تؤدي اثار السياسات الضريبية إلى تفاقم أو تعزيز التفاوتات القائمة بين الجنسين ، ولكن يمكن أيضا تنظيم النظم الضريبية بطريقه تقلل من عدم المساواة بين المرأة والرجل ، وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. فعلي سبيل المثال ، قامت بعض البلدان النامية ، بما فيها الهند وباكستان ، بإدخال انحيازات واضحة لصالح المرأة في نظمها الضريبية. و هذا يعوض عن قلة فرص العمل والتعليم المتاحة للمرأة والتي دخلها يقل عموما عن الرجل (ومن المرجح أيضا ان تاخذ المرأة فترات انقطاع عن العمل الامومه أو غيرها من مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر أو لان العمل الذي يقومون به اقل انتظاما وأمنا). بالتالي ، فان التحيز الجندي في النظم الضريبية يمكن ان يساعد أيضا في الحد من أوجه عدم المساواة.

ويمكن للنظم الضريبية أيضا ان تحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين إذا نجحت في زيادة الإيرادات المتاحة للانفاق العام علي الخدمات والهيكل الاساسيه التي تساعد علي معالجه أوجه عدم المساواة بين الجنسين أو تساعد علي خفض مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة للمرأة. ولذلك ، ينبغي علي الحكومات تعميم مراعاة المنظور الجندي عند وضع الميزانية.

وينبغي فهم التحيز الجندي في النظم الضريبية بالنسبة للسياقات الوطنية المحددة وفي اطار فهم أوسع للتحديات الأوسع نطاقا التي تواجه العدالة الاجتماعية في كل بلد. فالمساواة بين الجنسين شرط ضروري ولكنه غير كاف للعدالة الاجتماعية. وفي حين ان التحيز الجندي في السياسات الضريبية مهم ، فان السياسات الضريبية تحتاج أيضا إلى دراسة من منظور أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. فعلي سبيل المثال ، أبرزت البحوث التي أجرتها مؤخرا مجموعته ميزانيه المرأة في المملكة البريطانية الإبعاد العنصرية للسياسات الضريبية والآثار غير المتناسبة لتدابير التقشف ؛ ومنذ ٢٠١٠ ، خفضت هذه النفقات تدريجيا الانفاق العام علي الحماية الاجتماعية والخدمات العامة ، وأصابت أفقر الفئات ، بما في ذلك نساء السود والأقليات العرقية والأمهات العازبات.

ولإبلاغ هذا التقرير ، قامت الشبكة بتحليل التحيزات الجندي في النظم الضريبية لثلاثة بلدان مختاره-لبنان ومصر وتونس. وتبحث هذه الورقة النتائج الرئيسية المستمدة من فرادي التقارير القطرية. وكان الهدف هو تقديم أدله أوليه بشأن التحيزات الجندي الصريحة والضمنية في النظم الضريبية لهذه البلدان والإصلاحات اللازمة لجعلها أكثر استجابة لأوجه عدم المساواة بين الجنسين. واستخدمت منهجه مشتركة شملت استعراض الأدبيات ذات الصلة ، والبيانات الاجتماعية-الاقتصادية ، والقوانين الضريبية ، والانظمه ، والممارسات الاداريه ، وبيانات الإيرادات ، من منظور جنساني

للتحيزات الجندرية هي أحكام قانونية تميل، بسبب الترتيبات الاجتماعية والسلوكيات الاقتصادية النموذجية، إلى أن تكون لها آثار مختلفة على الرجل والمرأة. وتحديد التحيزات الجندرية الضمنية وقياسها أصعب لأنها تعتمد في جزء كبير منها على الأحكام القيمية والسلوكيات الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة، والتي قد تختلف اختلافاً كبيراً من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى.

باختصار، إن تصميم النظام الضريبي في أي بلد قد يؤثر على توزيع الدخل/الثروة بين النساء والرجال (أثر إعادة التوزيع)، وكذلك على توزيع العمل المأجور وغير المأجور (أثر ظرفي).

التحيزات الصريحة والضمنية: المصادر المحتملة

(أ) التحيزات الجندرية الصريحة

توجد هذه التحيزات عادة في الضرائب المباشرة (على الدخل ورأس المال) مقارنة بالضرائب غير المباشرة (استهلاك السلع والخدمات)، لأن الضريبة المباشرة تنطبق على الأفراد أو الوحدات الأخرى، ومن ثم فهي تستوعب بسهولة معاملة مختلفة للرجال والنساء. ويمكن العثور على التمييز الصريح في القواعد التي تحكم توزيع الدخل المشترك (مثل الدخل من غير العمل والدخل من شركة عائلية)، وفي تخصيص الإعفاءات والحسوم والحوافز الضريبية الأخرى، وفي معدلات الضرائب، وفي هوية الشخص الذي يصرح عن العائدات الضريبية، وفي هوية الشخص الذي يدفع الضرائب. والضرر الناجم عن الضرائب المباشرة أقل بكثير، على الرغم من كونه أسهل لجهة التعرف إليه، مقارنة بالضرر الناجم عن الضرائب غير المباشرة.

من النقاط الجديرة بالذكر أن ضرائب الدخل قد تكون شاملة أو مجدولة. ففي إطار نظام ضريبي شامل، يجري تجميع الإيرادات، وعادة لا ينطبق سوى جدول واحد للمعدلات الضريبية. في المقابل، في ظل نظام الجدولة، يواجه كل نوع من أنواع الدخل جدولاً مختلفاً لمعدلات الضرائب. وكانت الضرائب الشاملة على الدخل عادة مصدر التحيزات الجندرية وتركزت الجهود للقضاء عليها. فالتمييز الجندري الصريح في ضريبة الدخل المجدولة في شكل تام ليس شائعاً للغاية، لأن المسؤولية الضريبية تنشأ في ما يتعلق بمصدر دخل معين بدلاً من مكلف معين.

والسياسات التمييزية، وتعزيز التشريعات المناسبة لضمان تكافؤ الفرص وسياسات الحماية الضريبية والأجور والاجتماعية للمساواة بين الجنسين (١٠،٣)

وتعد صكوك حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال الـ٢٠٣٠، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حكم واحد يضع السياسة الضريبية في صميم حقوق الإنسان. وتقضي المادة ٢ (١) بان تتخذ الحكومات خطوات باقصي ما تسمح به مواردها المتاحة لتحقيق الاعمال الكامل لجميع الحقوق.

واستجابة لهذه الأطر، اتخذت بعض الحكومات خطوات ايجابية. فعلى سبيل المثال، ومن أجل تحليل اثار الضرائب علي المساواة بين الجنسين وتقديم معلومات عن مساهمه المراه والرجل في الضرائب، تقوم ولاية اواساكا في المكسيك بجمع المعلومات الضريبية حسب نوع الجنس.

الترباط بين الضرائب والجندر: ما هي القضايا المفهومية؟

تعكس التحيزات الجندرية في النظم الضريبية المعايير الاجتماعية السائدة. وتأثرت هذه النظم بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك المواقف الاجتماعية إزاء أدوار كل من الرجل والمرأة. ونتيجة لذلك، يُظهر العديد من النظم الضريبية تحيزات جندرية - إذ تعامل الرجال والنساء في شكل مختلف بطرق يمكن أن تؤثر سلباً على قراراتهم في شأن اختيار العمل من عدمه وتحديد مقدره، وعلى عادات استهلاكهم الشخصي، وعلى عبثهم الضريبي الإجمالي. ويمكن للتحيزات الجندرية في النظام الضريبي في أي بلد معين أن تكون صريحة وضمنية. وتنتج التحيزات الجندرية الواضحة عن أحكام محددة في القانون أو التنظيمات أو الإجراءات التي تتعامل عمداً مع الرجال والنساء في شكل مختلف - مثلاً، تقديم التخفيضات الضريبية/الإعفاءات الممنوحة للمكلفين من الذكور لكن ليس للإناث. وفي بعض الحالات الأخرى، لا تُعتبر المرأة كياناً منفصلاً كمكلف. وعادة ما يكون دعم الذكور ومعاملة المرأة المتزوجة كما لو كان دخلها ملكاً لزوجها مبرراً بحقيقة أن الرجل هو عادة المسؤول عن الأسرة، وخاصة في المجتمعات البطريركية (إلسون، ٢٠١٥). والتحيزات الصريحة من السهل نسبياً تحديدها، لأنها تعتمد إلى حد كبير على اللغة المستخدمة في قانون الضرائب أو التنظيمات الضريبية.

أما التحيزات الضمنية، من جهة أخرى، فهي أقل وضوحاً وذات صلة بالاختلافات في طريقة أثر النظام الضريبي (أو أي تدبير للسياسة الضريبية) على رفاية الرجال والنساء. والأشكال الضمنية

وتشمل المصادر المحتملة للتحييزات الصريحة في الضرائب المباشرة ما يأتي:

- في البلدان، بما في ذلك معظم الدول العربية، التي تسمح بتصريح مشترك في نظم ضريبة الدخل الشخصي مع هيكل معدلات تصاعدية نسبياً، تؤثر الضرائب غالباً على النساء أكثر من الرجال لأن النساء «تكون إيراداتهن عادة أقل من دخول أزواجهن، ولديهن ميل أكبر للعمل المتقطع، ويقدمن رعاية غير مأجورة في المنزل. ويعزى هذا الاختلاف في الدخل جزئياً إلى التمييز ضد النساء في سوق العمل، ويرجع ذلك جزئياً إلى تمييز سابق في مجال التعليم. وهذا يجعل المرأة تتحمل معدلاً ضريبياً هامشياً أعلى لأن كلاً من الدخلين يخضع للضريبة على أنهما دخل واحد (يجري تحديد الضريبة على مجمل الدخلين)، في حين أن المرأة تحصل عادة على دخل أقل. وعلى الرغم من أن التصريح المشترك يؤدي إلى تحقيق مكاسب مالية للأسرة في المجمل - لأن الدخل المشترك يقع في شريحة ضريبية أدنى مقارنة بالتصريح الفردي - ليس بالضرورة أن يكون للمرأة رأي في كيفية استخدام هذا المكسب المالي. وفرض ضرائب أعلى على دخل النساء قد يؤثر على مشاركتهن في سوق العمل وسلوكهن الإنجابي وحقوقهن في الرعاية الاقتصادية في حالة الطلاق. وفي بعض البلدان، يكون شكل من أشكال التمييز الجندي واضحاً تماماً بسبب اشتراط تقديم تصريح ضريبي مشترك باسم الزوج فقط، وبالتالي، فإن الزوجة ليس لها وجود منفصل كمكلف. مثلاً، كانت ضريبة الدخل البريطانية، حتى العام ١٩٩٠، تنص على أن يقوم الزوج وحده بتقديم التصريح الضريبي المشترك، شأنها في ذلك شأن ضريبة الدخل الفرنسية حتى العام ١٩٨٣. وتواصل سويسرا هذه الممارسة إلى اليوم.
- وفي بعض نظم التصاريح الضريبية المشتركة، يجري احتساب الضريبة على أم عزباء بمعدل أعلى من الضريبة على زوجين على افتراض أن الأسترين تضمان معالين وتكسبان الدخل نفسه. وهذا غير عادل إلى حد كبير، إذا عرفنا أن الأم العزباء تكون عادة أفقر مقارنة بالأم المتزوجة. وفي حالة المنطقة العربية، لهذه القضية أهمية وجدية أكبر بسبب تزايد عدد الأرامل الناتج من الصراعات المؤسفة التي وقعت في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، عندما تتأس المرأة الأسرة، ستحتاج إلى تقديم دليل قانوني على أن زوجها وأولادها معالون (كابرارو، ٢٠١٤).
- والنظام الضريبي القائم على التصريح المشترك والشامل لجدولة معدل هامشي تصاعدي، قد يثبط أيضاً الكسبة الثانويين، لأن ضريبة دخلهم تبدأ عند أعلى معدل للضرائب الهامشية على الدخل الأساسي. وما يسمى «ضريبة الزواج» هذا في ظل نظام التصريح المشترك، يُعتبر عادة منطويماً على

تميز ضد النساء، على الرغم من أنه ينطبق، بطبيعة الحال، على الزوج في ما لو كان كاسباً ثانوياً. وتأخذ دراسات ضريبة الدخل منذ فترة طويلة الجندر في الاعتبار من خلال النظر صراحة في الاختلافات في سلوكيات عرض العمالة لدى الرجال والنساء، وانعكاساتها على السياسة العامة. وتشير هذه الدراسات إلى أن استجابة عرض العمالة إلى ضريبة الدخل لدى النساء المتزوجات، المفترض غالباً أنهن كسبة ثانويون، أكبر منها لدى الرجال المتزوجين. وهذا يعني أنه للحد من تكلفة كفاءة ضريبة الدخل، في حال كان كل شيء آخر متساوياً، يجب أن تخضع النساء المتزوجات للضريبة بمعدل أقل من الرجال المتزوجين.

وعلى العكس من ذلك، في ظل نظام ضريبي قائم على التصريح الفردي، يُعزى دخل المتزوجين من الأجور إلى العامل منهما، في حين يشكل الدخل الناجم عن مصدر غير العمل مشكلة أكثر تعقيداً، لأنه يجب أن يُنسب إلى أحد الزوجين. لكن ثمة عدة طرق محايدة جندياً لنسبة الإيرادات الناجمة عن غير العمل، مثل نسبتها كلها إلى الكاسب صاحب الدخل الأعلى، أو نسبة الدخل مناصفة إلى الزوجين، أو السماح للزوجين بنسبة الدخل بالطريقة التي يختارونها، أو نسبة الدخل إلى الزوج صاحب الملكية القانونية للممتلكات غير المشتركة. وتتضمن العديد من القوانين الضريبية التي تستخدم التصريح الفردي تحيزات جنديرية صريحة لجهة أنها تنسب كل الدخل الناجم عن غير العمل إلى الزوج الرجل بغض النظر عن الظروف. وهذه الممارسة مستمدة من تقاليد القانون العام الإنكليزي الذي افترض أن كل الدخل الذي يحصل عليه الزوجان هو ملك للزوج. وهذا يتناقض مع تقاليد القانون المدني، الأكثر انتشاراً في البلدان اللاتينية الأوروبية، الذي كان يعتبر الدخل المكتسب من الزوجين أثناء زواجهما «ملكية مشتركة» (أي ممتلكات كلا الزوجين). وبإمكان النسبة للزوج الرجل أن ترفع ضريبة هذا الدخل، إذا كان هذا الزوج يدفع ضريبة بمعدل ضريبي هامشي أعلى.

ويُعتبر تخصيص التخفيضات والإعفاءات والحوافز الضريبية الأخرى طريقة أخرى يحدث فيها التمييز الجندي الصريح في نظام التصريح الفردي. وعادة ما تمنح البلدان إعفاءات أو اقتطاعات لأغراض مختلفة، وبالنسبة للأطفال المعالين، والزوج غير العامل، وما إلى ذلك. وبموجب نظام التصريح الفردي، يجب تخصيص هذه الإعفاءات والحسوم للزوجين. وفي بعض البلدان، تختلف طبيعة الإعفاءات والحسوم التي يمكن أن يطالب بها المكلفون وفق ما إذا كانوا رجالاً أم نساء. وقد يؤثر هذا التخصيص أيضاً على الالتزامات الضريبية.

ويُعزى أيضاً دخل الشركات العائلية في العديد من البلدان إلى الزوج، بغض النظر عن دور كل من الزوجين في الأعمال التجارية. ويُعد نقل الدخل من شركة عائلية إلى الزوج، الذي

هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يظهر فيها التحيز الضمني نفسه في ضريبة الاستهلاك، وهي تشمل:

١. تتمثل إحدى الطرق في اختيار السلع والخدمات التي تغطيها الضرائب. فالتحيزات الضمنية قد تنتج من أمشاط الاستهلاك المختلفة من الرجال والنساء لهذه السلع، على الرغم من صعوبة التثبت من الطبيعة المحددة لهذه التحيزات الضمنية. والمسألة هي في الواقع أكثر تعقيداً، إذ إن هذه السلع عادة ما تُشتري في إطار أسرة تضم كلاً من الرجال والنساء. وقد تعني أيضاً المعاملة التفضيلية لمستهلكين معينين أو منتجين معينين تحيزات جندرية، لكن، كما هي الحال بالنسبة للمعاملة التفضيلية لسلع وخدمات محددة، سيكون من الصعب تحديد عدم الحياد. مثلاً، إذا قدمت مؤسسات غير ربحية عادة خدمات استفاد منها الفقراء على نحو غير متناسب، والفقراء يتألفون أساساً من الأسر التي تعيلها نساء، تكون من ثم المعاملة التفضيلية للمؤسسات غير الربحية متحيزة ضمناً إلى النساء والأطفال.
٢. في العديد من البلدان، تشكل رسوم الاستيراد عنصراً حاسماً في النظام الضريبي، وتؤثر بوضوح على نمط التنمية الاقتصادية. وثمة قضية حظيت بدراسة قليلة تتعلق بما إذا كانت الأمشاط النموذجية لرسوم الاستيراد تميل لصالح الصناعات التي تشغل في المقام الأول الرجال أو النساء. ورسوم الاستيراد في الدول الصناعية التي تنطوي على تمييز ضد السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة، قد تميل إلى أن تكون متحيزة ضد النساء، لأنها غالباً ما تطاول شريحة كبيرة من عمال المصانع التقليدية في البلدان ذات الدخل المنخفض. وقد تحول رسوم الاستيراد في البلدان النامية التنمية بطرق تحبذ المرأة أو تستثنيها.

وفي ما يتعلق بضرائب دخل الشركات، كان من الصعب قياس أثر الضرائب غير المباشرة على المرأة، وهناك أدلة محدودة جداً على هذا الأثر. لذلك، تقترح مراجعة شاملة للضرائب غير المباشرة أن هذه الضرائب ليست حساسة جداً لحقوق المرأة. ويتبين من تحليل الفوارق الجندرية (على صعيد الضرائب غير المباشرة على وجه الخصوص)، باستخدام تعريف للأسر قائم على العمالة واعتماد نوعين من الوكلاء الجندريين وفق نوع الأسرة (التركيبية الجندرية وعمالة البالغين)، أن إجمالي الضريبة غير المباشرة ينخفض أساساً بالنسبة إلى أغنى معيل ذكر أو للأسر ذات الكاسيتين في الأرجنتين والمغرب وأوغندا، في حين أنها تنخفض للخمس المتوسط من الأسر ذات الكاسيتين في جنوب أفريقيا. وهذه النتائج ممثلة في موجز السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠) في شأن المساواة الجندرية والحد من الفقر.

يدفع الضرائب لقاء معدل ضريبي هامشي، أدنى وسيلة شائعة من وسائل التهرب من دفع الضرائب. ومع ذلك، يُصنّف النظام الضريبي الذي يعفي من الضرائب كلاً أو جزءاً من الدخل المتولد من الشركات الزراعية الأسرية، نظاماً حساساً جندرياً نظراً إلى حقيقة أن النساء في المناطق الريفية في العديد من البلدان هن عاملات أساسيات في هذه الشركات.

- وفي ما يتعلق بضرائب دخل الشركات، تقدم قوانين الضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار الخاص في العديد من البلدان المختلفة إعفاءً خاصاً لدخل الشركات أو جزء كبير منه من الضرائب، بل وتسمح بحسوم ضخمة للتكاليف في حساب الدخل الخاضع للضريبة. وقد يشجع حصر الإعفاءات والحسوم الضريبية في دخل الشركات التجارية الكبيرة على عدم المساواة الجندرية لجهة العبء الضريبي لأن الرجال يميلون إلى الاستفادة في شكل غير متناسب من هذه الإعفاءات. ويرجع ذلك أساساً إلى الاحتمال الأكبر لأن يتولوا إدارة الأعمال التجارية، أو أن يكونوا مساهمين فيها، أو أن يكونوا أصحاب منازل يمكن أن يطالبوا بهذه الاستقطاعات/الإعفاءات. وعلاوة على ذلك، فإن الأرباح الرأسمالية الناتجة من تداول الأوراق المالية القابلة للتسويق والأرباح من الاستثمار في الأسهم معفاة كلياً أو جزئياً من الضرائب في العديد من البلدان، وهذه معاملة تفضيلية تحمل تحيزات جندرية، لأن الرجال أكثر ميلاً من النساء للمشاركة في أنشطة كهذه. ومع ذلك، يصعب قياس أثر هذا النوع من الضرائب على النساء.
- ولا تخضع المكاسب الناتجة عن عمليات التداول في العقارات للضريبة لأنها ببساطة غالباً ما تكون مكتومة في حساب الضريبة. وهذا شكل من أشكال التهرب أو الهروب الضريبي الذي يستفيد منه الرجال أكثر من النساء، لأن المرأة أقل احتمالاً للانخراط في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية.

(ب) التحيزات الجندرية الضمنية

يثير التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة قلقاً إضافياً حول المساواة الجندرية في النظم الضريبية. ففي حين أن من الأسهل الكشف عن التحيزات الجندرية في ترتيبات ضريبة الدخل الشخصي، قد يكون التحيز الجندري - الضمني غالباً - موجوداً في الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك ورسوم الاستيراد. فالضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب البيع بالتجزئة وضرائب الدمغة لا تميل إلى إظهار التحيزات الجندرية الواضحة لجهة أن المسؤولية الضريبية تنشأ في ما يتعلق بشراء سلعة ما أو إنتاجها. وينطبق الشيء نفسه على الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية، مثل الرسوم الجمركية. غير أن هذه الضرائب، من الجهة العملية، ليست محايدة جندرياً وقد تنطوي على بعض التحيزات الضمنية.

الدخل المتاح للأسرة لاستهلاك السلع والخدمات الأساسية قد يصبح غير كافٍ فور تخصيص الرجال جزءاً كبيراً منه لاستهلاك التبغ أو الكحول على حساب الاحتياجات الأخرى للأسرة.

استنتاج: إن زيادة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية لن يؤدي فقط إلى جعل النظم الضريبية الحالية أكثر إنصافاً من الجهة الاجتماعية، بل إن ذلك يقلل أيضاً في شكل غير مباشر العبء الضريبي النسبي على النساء الفقيرات على وجه الخصوص.

الجانب الآخر من معادلة الموازنة: الإنفاق الحكومي والجندر

تستدعي التحيزات الجندرية الصريحة والضمنية في النظام الضريبي الموضحة أعلاه الحاجة إلى النظر في توزيع الإيرادات الحكومية على أنواع مختلفة من الإنفاق في الموازنة. ومن الضروري النظر في تخصيص الموارد المالية العامة مع تقييم العدالة الجندرية في النظام الضريبي. ومن هذا المنظور، عندما تخصّص الإيرادات الضريبية ما فيه الكفاية للخدمات العامة الأساسية، مثل الحصول على إمدادات نظيفة وآمنة من المرافق، والنقل العام، ورعاية الأطفال، والخدمات الصحية والتعليمية، والحماية الاجتماعية، يتعزز تمكين النساء لأنهن المستهلكات والمستفيدات الرئيسيات من هذه الخدمات. وهنا تنشأ قضية التهرب الضريبي والتجنب الضريبي والملاذات الضريبية التي تكون، نتيجة لذلك، أكثر ضرراً للمرأة منها للرجل (إيغوميز، ٢٠١٣). فمع انخفاض مبلغ الإيرادات الضريبية المتاحة للحكومة، سيكون من الممكن تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين. وتكون النساء أكثر تضرراً من التخفيضات في الخدمات العامة والحماية الاجتماعية مقارنة بالرجال، وهن يعتمدن بدرجة أكبر على هذه الخدمات لأنهن أكثر فقراً؛ إذ يوفرن أعمال الرعاية في المنزل. وقد يحاولن أيضاً تعويض النقص في أي من هذه الخدمات من خلال ترك وظائفهن (شبكة العدالة الضريبية، ٢٠١٥).

وعلاوة على ذلك، فإن الدور الاجتماعي المجندر التقليدي وتوفير العمل الرعائي غير المأجور، غالباً ما يمنع النساء من مواصلة العمل المأجور، وبالتالي الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. وفي العديد من البيئات، تستفيد النساء من الحماية الاجتماعية المقدمة إلى أزواجهن، باعتبارهن عاملات أوليات، على الرغم من نشاطهن المستقل. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر سابقاً، تحتل النساء في الغالب وظائف في القطاع غير المهيكّل الذي يقع خارج نطاق ضريبة الدخل في معظم البلدان، بالإضافة إلى ارتباطهن بوظائف ذات رواتب أقل. كذلك تُطبّق معدلات مختلفة لضرائب الضمان الاجتماعي على الرجال والنساء بسبب الاختلافات في متوسط العمر

وتشمل مصادر التحيزات الضمنية المحتملة على أساس الجندر والناجمة عن الضرائب غير المباشرة ما يأتي:

- يمكن لضريبة القيمة المضافة أو الضرائب العامة على المبيعات أن تمارس تحيزات جندرية بسبب أمطاط الاستهلاك المختلفة للمرأة. فالنساء يملن إلى شراء مزيد من السلع والخدمات التي تعزز الصحة والتعليم والتغذية مقارنة بالرجال. وهذا يخلق إمكانية تحمل المرأة عبء ضريبة القيمة المضافة أكثر إذا لم يوفر نظام ضريبة القيمة المضافة إعفاءات أو معدلات متدنية أو استثناءات للسلع والخدمات الأساسية المستهلكة عادة من النساء والأطفال. وفي شكل أعم، لأن دخل المرأة أقل، يمكن للسياسة الضريبية التي تركز فقط على الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة بدلاً من الضرائب المباشرة (الدخل والثروة)، أن تكون أكثر وطأة على النساء مقارنة بالرجال. وهذا ليس فقط لأن هذا النوع من الضرائب يضر بأشد الطبقات فقراً التي تنتمي إليها المرأة عادة، بل لأنه ضار في شكل خاص بالمرأة لأنها تميل إلى إنفاق مزيد من المال على الضروريات مثل الغذاء والكساء والتعليم وغيرها. والأم معروفة باستعدادها لزيادة رفاهية أطفالها وقدرتها على ذلك أكثر من الأب، وهذا أمر جرى درسه والتثبت منه في خلال برنامج «بروغريسا» للتحويلات النقدية المشروطة في المكسيك حيث استخدمت الأمهات المساعدات التي نلنها وفق التوقعات.
- وعلاوة على ذلك، تؤثر الضرائب غير المباشرة في الغالب على الشركات الصغيرة أكثر من الكبيرة. والشركات الصغيرة وغير المهيكلة تكون عادة بقيادة نساء. وتتحمل رائدات الأعمال الصغيرة عادة تكلفة أعلى وإيرادات أقل، وهذا على الأرجح مرتبط بوجود فرصة أقل للمطالبة بأي استرداد لضريبة القيمة المضافة. مثلاً، وجدت دراسة في فيتنام أنه في حين تساهم رائدات الأعمال بما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠٪ من دخل الأسرة، يتحملن ١٠٥٪ من تكاليف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الذكور ويكسبن فقط ٦٧٪ مما يكسبه أقرانهن الذكور (كابارو، ٢٠١٤).
- وعلى العكس من ذلك، تميل ضرائب الدمغة إلى امتلاك تحيزات ضمنية أكثر وضوحاً مقارنة بضرائب الاستهلاك واسعة النطاق. فمثلاً، تُفرض ضرائب الإنتاج عادة بنسبة عالية من الكحول والتبغ، التي يستهلكها الرجال على نحو غير متناسب. ولذلك، يمكن النظر إلى الحسوم على أنها تنطوي على تحيزات ضمنية ضد الرجل، لكن مرة أخرى، في سياق الأسرة، إذا كان أفراد الأسرة الآخرين يقللون من استهلاكهم من السلع الأخرى لكي يتمكن الرجال من الحفاظ على استهلاكهم للسلع الخاضعة للضريبة، قد يقلل هذا من التحيزات ضد الرجال. فللرجل قدرة أعلى على المساومة في الأسرة. لذا، فإن

وقد أكد إعلان ومنهاج عمل بيجين من جديد التزام الحكومات بالاتفاقية وكرر التأكيد علي الحاجة إلى تصميم وتنفيذ ورصد (بمشاركه كامله من المراه) تتسم بالفعالية والكفاءة والتعاضد بين الجنسين سياسات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمراه. وتشمل نقاط العمل استعراض وتعديل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وتحليل السياسات (بما في ذلك الضرائب) التي تؤثر علي الفقر وعدم المساواة ولا سيما علي المراه (٥٨) ، من منظور جنساني ؛ للتصدي لتمثيل المراه في صنع القرار ، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسة الضريبية (١٥٥).

ويحدد جدول اعمال ال٢٠٣٠ لأهداف التنمية المستدامة ، علي الرغم من انه غير ملزم ، رؤية قوية للمساواة بين الجنسين ، بما في ذلك «عالم تتمتع فيه كل أمراه وفتاه بالمساواة الكاملة بين الجنسين وجميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن تمت ازلتها». ويهدف الهدف ٥ إلى «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال أهداف للتصدي للتمييز (٥,١) الاعتراف بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقدير قيمتها من خلال توفير الخدمات العامة والهيكل الاساسيه والحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الاسره المعيشية (٥,٤) ومنح المراه حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية (٥-١). ويشمل الهدف ١٠ ، الرامي إلى الحد من عدم المساواة ، أهدافا للإدماج الاقتصادي (١٠,٢) ، والقضاء علي القوانين والسياسات التمييزية ، وتعزيز التشريعات المناسبة لضمان تكافؤ الفرص وسياسات الحماية الضريبية والأجور والاجتماعية للمساواة بين الجنسين (١٠,٣).

وتعد صكوك حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من جدول اعمال ال٢٠٣٠ ، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حكم واحد يضع السياسة الضريبية في صميم حقوق الإنسان. وتقضي المادة ٢ (١) بان تتخذ الحكومات خطوات باقصي ما تسمح به مواردها المتاحة لتحقيق الاعمال الكامل لجميع الحقوق.

واستجابه لهذه الأطر ، اتخذت بعض الحكومات خطوات ايجابية. فعلي سبيل المثال ، ومن أجل تحليل اثار الضرائب علي المساواة بين الجنسين وتقديم معلومات عن مساهمه المراه والرجل في الضرائب ، تقوم ولاية اواكساكا في المكسيك بجمع المعلومات الضريبية حسب نوع الجنس.

المتوقع، ما يساهم في توفير منافع مختلفة في مقابل مساهمات متماثلة ويخلق بالتالي صيغة تمييزية لربط المدفوعات الضريبية بالمنافع (ستوتسكي، ١٩٩٧).

كيف تؤثر الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية علي حقوق المراه

وقد أبرزت الشبكة الجندرية والامثاليه ان العلاقات بين عدم المساواة بين الجنسين والانفاق العام لا تحظى باهتمام كاف. وبسبب التمييز الذي تواجهه المراه في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يقل دخل المراه وأصولها ، وتقوم بمزيد من اعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ، ويرجح ان تعمل في القطاع غير الرسمي بدون حماية اجتماعية متصلة بالعمل. وهم في حاحه أكثر إلى دعم الدولة واقل قدره علي الوصول اليه ، بالمقارنة مع الرجال.

ويشمل الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة هدفا يدعو الحكومة إلى «الاعتراف بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقدير قيمتها من خلال توفير الخدمات العامة والهيكل الاساسيه وسياسات الحماية الاجتماعية» ، مع الاعتراف بكيفية الانفاق علي يمكن لهذه القضايا ان تعزز حقوق المراه والمساواة بين الجنسين.

فعلي سبيل المثال ، يمكن تصميم الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي ولزيادة استقلال المراه ووكالتها ، فضلا عن توفير شبكه أمان ضد الفقر المدقع الناجم عن التمييز بين الجنسين. ويمكن للخدمات العامة الميسورة التكلفة ، مثل الصحة والتعليم والطاقة ، ان تسهم كثيرا في الحد من أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تتحملها المراه ، مما يمكن المزيد من النساء من الحصول علي دخل ؛ والبنية التحتية ، بما في ذلك الطرق والنقل العام الآمن ، يمكن ان يعزز سلامة المراه وفرصها الاقتصادية.

وللسياسات الضريبية اثار هامه علي تمويل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والهيكل الاساسيه. وينبغي ان تكون تدريجية (زيادة الإيرادات دون زيادة أو ترسيخ أوجه عدم المساواة) وجمع الموارد الكافية للحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجندري والخدمات العامة والهيكل الاساسيه. وتحتاج النظم الضريبية إلى إعطاء الاولويه للاحتياجات الاستراتيجية للمراه ، واستخدام أسلوب الميزنه المراعية للمنظور الجندري للاستجابة بصفه خاصه لاحتياجات المراه التي تواجه أوجه التمييز المتقاطعة. وينبغي التصدي بشكل أفضل للأثر غير المتناسب لتدابير التقشف الاقتصادي الكلي علي المراه.

المصدر: كيف تؤثر الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والهيكل الاساسيه علي حقوق المراه ، وأحاطه شبكه الشؤون الجندرية والتنمية ، ٢٠١٩.

غير المباشرة، ومعظمها لصالح الطبقات الأفقر والنساء. وتستند هذه الإصلاحات الضريبية غير المباشرة إلى أنماط استهلاك مختلفه وتتخذ شكل إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات، مثل الأغذية الأساسية والطب والتعليم والرعاية الصحية والشاي والقهوة وزيت الطعام.

المصادر: كابراريو، ستوتسكي والبرنامج الإنمائي.

كانت البلدان العربية في العموم أبطأ في تنفيذ الإصلاحات لنظمها الضريبية للتصدي للتحيزات الجنسية، ولم تكن الإصلاحات التي أجريت تستند بالضرورة إلى أدلة قوية. وتقدم الأقسام التالية تحليلاً مقارنةً للسياسات الضريبية في لبنان وتونس ومصر.

تفحص تقرير صدر في العام ١٩٨٤ عن السوق الأوروبية المشتركة ما إذا كانت النظم الضريبية في السوق محايدة في ما يتعلق بمشاركة المرأة في القوى العاملة. وكان الشاغل الرئيسي أن الكسبة الثانويين يواجهون ارتفاع معدل الضرائب الهامشية في ظل نظام التصريح المشترك الذي من شأنه أن يخلق عقبة أمام عمل المرأة. وخلص التقرير إلى أن النظم الضريبية الأوروبية كان لها أثر سلبي على الأعباء الضريبية للنساء المتزوجات في العديد من المجالات، بما في ذلك الضرائب المشتركة، ومنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية بداهة للزوج، وعدم وجود إعفاء أو حسم في مقابل التكاليف المتكبدة في رعاية الأطفال والمساعدة المنزلية عندما يعمل كلا الزوجين خارج المنزل، وعدم قدرة النساء على التصريح عن الدخل الخاص بهن إلى الضرائب، والمسؤولية عن عدم دفع الضرائب من الزوج الآخر، والقيود على مقدار الدخل الذي يمكن أن يدفعه الزوج لـ«مساعدة الزوجة». وأوصى التقرير بنظام يتضمن ضرائب مستقلة تماماً لتحقيق المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء.

في ما يلي أمثلة معينة من الإصلاحات الضريبية للحد من التحيزات الجندرية في البلدان المتقدمة:

- انتقلت فرنسا (١٩٨٣) من طلب توقيع الزوج فقط للإقرارات الضريبية العائلية إلى طلب توقيع كلا الزوجين.
- انتقلت هولندا (١٩٨٤) من منح إعفاءات معفاة من الضرائب للرجل المتزوج أكثر من المرأة المتزوجة، إلى منح إعفاء ضريبي أساسي على قدم المساواة.
- انتقلت إيرلندا (١٩٩٣) من التصريح المشترك باسم الزوج مع خيار لتقييم منفصل على الدخل من العمل بالنسبة للزوجة، إلى خيار للزوجة بأن تكون المكلف الرئيسي.
- في المملكة المتحدة، تشكل إعادة تطبيق معدل أدنى يساوي ١٠٪ على الكسبة الأدنى بالإضافة إلى معدل إضافي يساوي ٥٠٪ على الكسبة الأعلى، مع التخطيط للسماح بدفعه من خلال إلغاء مرجح للإعفاء الضريبي القابل للتحويل، محابة للنساء (هيملويت، ٢٠١٥).
- في أوائل العام ٢٠٠٧ نشرت هيئة الإيرادات الداخلية السويدية

الإصلاحات للحد من التحيزات الجندرية في الضرائب: الدروس المستفادة

بسبب تغيير المواقف، قامت بلدان عديدة في السنوات الأخيرة بإصلاح نظمها الضريبية للحد من التحيزات الجندرية. ومع ذلك، كما هو متوقع، جاءت هذه الإصلاحات في وقت أسبق وفي شكل أسرع في البلدان المتقدمة مقارنة بأقل البلدان نمواً أو النامية. في الثمانينيات، مثلاً، أصلحت دول أوروبية غربية كثيرة قوانين ضريبة الدخل الشخصي من أجل القضاء على الأحكام التي تميز صراحة ضد النساء (انظر ستوتسكي، ١٩٩٧). وعلى صعيد أكثر عموماً، في الدول الصناعية حيث يقوم النظام الضريبي على الدخل الشخصي على تصريح مشترك بين أفراد من الأسرة نفسها، دار نقاش حول كيفية تعامل ضريبة الدخل على دخل الكسبة الثانويين (المفترض عموماً أنهم النساء)، والحوافز التي تقدمها ضريبة الدخل إلى أنماط عملهن وإنجابهن وغيرهما من السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية. أمثلة أخرى عن الإصلاحات التقدمية

إصلاحات للحد من التحيز الجندرية في النظم الضريبية وفي ماليزيا، تم تغيير النظام الضريبي في ال ١٩٩١ من واحد الذي ينسب فيها دخل المراه المتزوجة إلى زوجها ما لم تنتخب لتقييم منفصل، إلى نظام يعامل فيه الأزواج والزوجات كوحدة مستقلة خاضعة للضريبة. ومع ذلك، لا يزال دخل الزوجة يبلغ عن العائد الضريبي للزوج، ولا يزال يسمح بالاشتراك في التقييم المشترك. ويستخدم النظام الضريبي لجنوب افريقيا جداول أسعار مختلفه للأشخاص المتزوجين والعزاب والمتزوجات، ويطبق معدلا اعلي علي الفئتين الأخيرتين. وكانت هذه المعدلات موحده في ١٩٩٥.

وقد بدأت الهند في الانتقال إلى تحيز صريح لصالح المراه بالبدء في الدعوة إلى نظام ضريبي تصاعدي ثم زيادة عتبه ضريبة الدخل الشخصي. ويمكن للمراه ان تستفيد من نسبه أكبر من دخلها قبل دفع الضرائب، ولكن ذلك لن يفيد سوي الاقليه من النساء العاملات في القطاع الرسمي.

وفي باكستان، يميز قانون الضرائب لصالح المراه، مع اعفاء أساسي اعلي بالنسبة للمراه العاملة من الرجل.

ويشمل نظام الضرائب في سنغافورة الاغائه الاساسيه للأطفال. ويحق للمراه المتزوجة الحصول علي علاوات اضافيه لأطفالها إذا اختارت ان تخضع للضريبة باسمها وان يكون لها مستوي معين من التعليم.

في ٢٠١٥، أعلنت مصر عن زيادة في ضريبة الدخل على الرواتب المرتفعة وأرباح الشركات، فضلاً عن إدخال ضريبة عقاريه و ١٠٪ على الأرباح الرأسمالية (التي ألغيت فيما بعد)، والتي تصب في صالح الفقراء والطبقة المتوسطة والنساء.

وقد أصلحت المغرب نظامها الضريبي منذ ١٩٩٦ بمعالجة الضرائب

- في باكستان، يميز قانون الضرائب لصالح المرأة من خلال السماح بإعفاء أساسي هو أعلى للمرأة العاملة منه للرجل العامل.
- يُعد النظام الضريبي في سنغافورة فريداً من نوعه في طبيعة التمايز الجندي الواضح الذي يدرجه في ضريبة الدخل في شكل إعانة للأطفال. تتوفر إعانة أساسية للطفل. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للمرأة المتزوجة الحصول على البدلات الإضافية للأطفال إذا اختارت الخضوع للضريبة باسمها، واجتازت ثلاثة على الأقل من المواضيع في جلسة واحدة من امتحانات الشهادة العلمية العامة، أو حصلت على ما يعادل المؤهل العلمي العالي - وهذا شرط هدفه تشجيع النساء على أن يتلقين تعليماً جيداً قبل إنجاب الأطفال».
- في وقت مبكر من العام ٢٠١٥، أعلنت مصر تدابير ضريبية تشمل زيادة في ضريبة الدخل على الرواتب العالية وأرباح الشركات فضلاً عن فرض ضريبة على العقارات وضريبة بنسبة ١٠٪ على الأرباح الرأسمالية (التي غُيت في وقت لاحق)، وهذه تدابير في صالح الطبقتين الفقيرة والوسطى، وبالتالي النساء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥).
- أصلح المغرب النظام الضريبي منذ العام ١٩٩٦ على مستوى الضرائب غير المباشرة، الذي يفضّل في الغالب الأكثر فقراً والنساء في البلاد. وتستند هذه الإصلاحات الضريبية غير المباشرة إلى مبدأ اختلاف أنماط الاستهلاك في السياق المحدد للبلاد لأنها تأخذ شكل إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات مثل المواد الغذائية الأساسية، والطب، والتعليم، والرعاية الصحية، والشاي، والقهوة، وزيت الطعام.

وبصرف النظر عن كل الإصلاحات المذكورة أعلاه، يستخدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهو الآن جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «الميزنة المراعية للجنس» كأداة لتسهيل التخطيط المناسب للموازنة، ولضمان اعتماد أهداف المساواة الجنسانية، ولرصد سلوك الحكومات في هذا الشأن. لكن السؤال الذي يبقى هو: «هل هذا ينطبق على كل بلد، وإلى أي مدى هو ينجح في إخضاع الحكومات للمساءلة؟». تشير الأدلة التجريبية على تنفيذ نهج الميزنة المراعية للجنس كبدل للنهج التقليدي، وهي ميزنة البنود، إلى تحقيق نجاح محدود. لقد حقق عدد قليل من البلدان النامية، بما في ذلك جنوب أفريقيا والفلبين، تقدماً جيداً في التحول من ميزنة البنود إلى الميزنة المراعية للجنس. ولا تزال بلدان أخرى، بما في ذلك بعض الدول العربية (المغرب والأردن وفلسطين)، تركز تقدماً محدوداً للغاية نحو التحول من الموازنة التقليدية/ المحايدة إلى الميزنة المراعية للجنس.

وبالنسبة للدول العربية على وجه الخصوص، ثمة محدودية في البحوث التي تعالج أسباب التحيزات الجنسانية في السياسة

تقريباً تساءل عن قدرة تبسيط الضرائب على زيادة المساواة الجنسانية. وكان الاستنتاج الأساسي من التقرير أن التشريعات الضريبية السويدية محايدة جندياً، ومع ذلك، تعاني النساء في بعض المجالات الضريبية من غياب كبير للمساواة الموضوعية مقارنة بالرجال لجهة أثر النظام عليهن. ولذلك، خلصت إلى أن قياس الاختلافات المعقدة بين الرجل والمرأة سيكون أكثر فاعلية في درس أثر النظم الضريبية (غونارسون وآخرون، ٢٠٠٧).

- وفي المقابل، كانت البلدان النامية، بما في ذلك الدول العربية كمجموعة، أبطأ عموماً من الدول الصناعية في تنفيذ إصلاحات لنظمها الضريبية تهدف إلى معالجة التحيزات الجنسانية. وكما هي الحال في الدول الصناعية، ركزت هذه الجهود عموماً على ضريبة الدخل الشخصي. ومع ذلك، في خلال النظر في مسألة التحيزات الجنسانية، لا ينبغي لنا أن ننسى أن التحيزات الواضحة قد تكون مقبولة في بعض المجتمعات لأنها تستوعب الترتيبات الاجتماعية التقليدية أو تشجع بعض السلوكيات الاجتماعية المرغوب فيها عموماً. فلبعض الدول النامية أحكام صريحة في قانون ضريبة الدخل تميز الرجال عن النساء وذلك لاستيعاب الترتيبات الاجتماعية التقليدية أو تشجيع بعض السلوكيات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن بعض المراقبين يشعرون بأن هذه الأحكام ليست تمييزية وبأنها تعكس ببساطة المعايير الاجتماعية السائدة، يعتقد البعض الآخر بأن هذه الممارسات تضيي شرعية على الدور الثانوي للمرأة. ويميز بعض البلدان النامية الأخرى في شكل واضح في السياسة الضريبية لصالح المرأة.

لخص (كابارو، ٢٠١٤) الإصلاحات للحد من التحيزات الجنسانية في النظم الضريبية في البلدان النامية على النحو الآتي:

- في ماليزيا، غُيّر النظام الضريبي في العام ١٩٩١ من نظام ينسب دخل المرأة المتزوجة إلى زوجها ما لم تختار تقييماً مستقلاً إلى نظام يعامل الأزواج والزوجات كوحدات منفصلة خاضعة للضريبة. لكن دخل الزوجة لا يزال يُصرّح عنه في الإقرار الضريبي للزوج، ولا يزال التقييم المشترك مسموحاً.
- استخدم النظام الضريبي في جنوب أفريقيا جداول معدلات مختلفة للأشخاص المتزوجين، والأشخاص العازبين، والنساء المتزوجات، وينطبق أعلى معدل للفتنيتين الأخيرتين. ووُحِّدَت هذه المعدلات في العام ١٩٩٥.

- «بدأت الهند (٢٠١١) تشهد تحيزات واضحة لصالح المرأة حين بدأت تشجع نظام الضريبة التصاعديّة ثم زادت الحد الأدنى لضريبة الدخل الشخصي لكي يمكن للمرأة أن تستفيد من نسبة أكبر من دخلها قبل دفع الضرائب. ومع ذلك، هذا يمكن أن يؤثر فقط على أقلية من النساء العاملات في القطاع المهيكّل.

المساواة الجنديرية في السياسات الضريبية من البلدان العربية المختارة. ثانياً، هي تعتمد على البيانات والتحليلات والنتائج الخاصة بتقارير قطرية فردية، ما يجعلها أكثر موثوقية. ثالثاً، هي توفر أوجه تشابه واختلاف بين البلدان في النظم الضريبية لجهة صلتها بالجندر.

الوعي العام بالترابط بين الجندر والضرائب

في كل هذه البلدان الثلاثة الواردة في هذه الدراسة، تتمثل النساء تمثيلاً زائداً بين ذوي الدخل المنخفض، وبالتالي تُوضَع المجموعات ذات الدخل المنخفض في وضع غير مؤاتٍ تماماً ولاسيما عندما يأخذ الإنفاق الحكومي في التقلص. وعلى الرغم من أهمية السياسة الضريبية في التنمية المستدامة والشاملة، كشفت المقابلات التي أجريت في عملية إعداد التقارير القطرية الفردية، أن هذه السياسة لم تكن في الطليعة لدى حركة حقوق المرأة، ولم تحتل مكاناً أساسياً في النقاش العام. وعلى هذا النحو، لم تجر أي محاولات جادة لإصلاح النظم الضريبية في هذه البلدان من منظور جندي. ولا تزال قضية المساواة الجنديرية مهمة لعدة أسباب، أبرزها أن تجاهل التام لها من السياسات العامة، بما في ذلك السياسة الضريبية، ينتج فوارق اجتماعية جنديرية في معظم بلدان المنطقة، وبالتالي يعرقل أي جهود لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة. وهذا التفاوت بين الرجل والمرأة أمر شائع بين جميع الفئات، سواء كانت غنية أو فقيرة، مع أثر أكبر على الفئات الفقيرة. والوضع المتدني للمرأة موجود أيضاً في دوائر أخرى من البنية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج شامل لتصحيح عدم المساواة الجنديرية.

الضريبية وآثارها، وبالتالي كان إصلاح هذه السياسة للحد من عدم المساواة الجنديرية محدوداً جداً وعلى أساس تعسفي. وفي الواقع، على عكس السياسات الاقتصادية الأخرى، فإن هذه المسألة لم تجذب كثيراً من الاهتمام أو النقاش في أوساط واضعي السياسات والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة جداً، بدأ النقاش حول هذه المسألة يتكثف بسبب أهميتها وقيمتها الكبيرتين للمساواة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة. وتوفر الأقسام التالية تحليلاً مقارناً شاملاً للسياسات الضريبية في عينة من البلدان من المنظور الجندي. وتشمل هذه البلدان، كما ذكر سابقاً، لبنان وتونس ومصر.

التحليل الجندي للضرائب في حالة ثلاث دول عربية

لم يُكتَب شيء تقريباً عن الآثار الجنديرية للضرائب في البلدان العربية. والمرجع الأكثر صلة الذي يركز في شكل خاص على المنطقة العربية ويمكن أن يخدم تحليل هذه الدراسة هو تحليل مقارن للجزائر والمغرب ومصر وتونس حول «سياسة الضرائب والتشغيل الجندي» الذي نشره معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية في العام ٢٠١٢. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأعباء الضريبية ليست موزعة في شكل متناسب في كل الأنشطة الاقتصادية وكل فئات المجتمع بما في ذلك الرجال والنساء (فوفنا وآخرون، ٢٠١٢). وعلاوة على ذلك، كان المغرب البلد العربي الوحيد الذي جرى تناوله في التحليل المقارن الواسع للضرائب المباشرة وغير المباشرة في بعض البلدان المتقدمة والبلدان النامية الذي أجراه غرون وفالوديا نيابة عن مركز بحوث التنمية الدولية وروتليدج في العام ٢٠١٠. ووفق الاستنتاج الرئيسي للدراسة المتعلق بالمغرب، كانت إصلاحات العام ٢٠٠٩ غير مناسبة لتعزيز المساواة الجنديرية وخاصة من خلال مفهوم المعيلين الذكور في نظام ضريبة الدخل الشخصي.

أما لبنان، فتناوله تحليل مقارن آخر في العام ٢٠١٦ بعنوان «المرأة والعمل والرعاية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دور العوامل الاجتماعية - الديموغرافية وريادة الأعمال والسياسات العامة». وأشارت هذه الدراسة إلى أن التمييز الأكثر وضوحاً في قانون الضرائب ينبع من المرسوم الرقم ٣٩٥٠ الذي يضع المرأة المتزوجة في المجموعة الضريبية نفسها للرجل العازب، بالإضافة إلى وجود تباين في مدة إجازة الأمومة بين القطاعين الخاص والعام (شاملو وكراشيناس، ٢٠١٦).

توفر هذه الدراسة المقارنة، من جهة أخرى، تحليلاً تجريبياً دقيقاً للسياسات الضريبية في لبنان وتونس ومصر من منظور جندي. وفي هذا المعنى، هي فريدة من نوعها في كثير من الجوانب المختلفة: أولاً، هي الدراسة الوحيدة التي تعالج مباشرة وحصراً مسألة عدم

ويرجع عدم وجود مصلحة عامة كافية في البعد الجندي للسياسات الضريبية ذلك إلى عدد من الأسباب:

١. لم يظهر أصحاب المصلحة في المجتمع والشركاء تقديراً كافياً لقيمة العدالة الاجتماعية في المقام الأول، وللسياسة الضريبية كوسيلة من وسائل الحفاظ على هذه القيمة. وفي هذا الصدد، حتى الأحزاب السياسية والحركات المدنية المؤيدة للمساواة لم تدرك أهمية السياسات الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب، بالنسبة للنهوض بالعدالة الاجتماعية إلا أخيراً بعد التحول السياسي المستمر في كثير من الدول العربية. وقد يكون التحول إلى التحرير الاقتصادي في معظم هذه الدول في التسعينيات دفع قضية العدالة الاجتماعية إلى خلفية جدول الأعمال والأولويات الخاصة بالدولة ككل.
٢. كانت الحكومات بطيئة جداً في التعرف إلى أثر السياسات الضريبية على العدالة الاجتماعية في شكل عام وعلى المرأة في شكل خاص.
٣. لم تشعر الحكومات بأنها تحت ضغط كبير لتغيير هذه السياسات.
٤. ليست العدالة الاجتماعية من بين أهم أولويات الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة، كما لا يبدو أن العدالة الجنديرية مبعث قلق في شكل خاص للناشطين.

ومع ذلك، لا يزال التحليل الجندي للسياسات الضريبية خطوة مهمة لتقييم أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل التي تنجم عن علاقات القوة الاجتماعية والاقتصادية في الأسر والأسواق والمؤسسات. فالتحليل الجندي «يشكك في الحياد المفترض للسياسة الضريبية ويسعى إلى فهم أثر النظم الضريبية مع الأخذ في الاعتبار الأدوار المختلفة للنساء والرجال والمواقع التي يحتلونها في الاقتصاد» (غرون وفالوديا، ٢٠١٠: ١١٩). ومع ذلك، تواجه البحوث حول أثر السياسات الضريبية في البلدان المشمولة في هذه الدراسة تحدياً أساسياً، وهو أن بيانات الإنفاق والدخل المتاحة تُجمَع على مستوى الأسرة. وفي حين تمتنع الحكومات عموماً عن بذل جهد لتقييم الآثار الجنديرية لسياساتها، يمر هذا الامتناع من دون أن يلاحظه أحد تقريباً بسبب الامتناع المتعمد تقريباً من احتساب العوامل الجنديرية في معظم البيانات التي تُجمَع. وكما تظهر الأدبيات، للحصول على تحليل للحالات حساس للعوامل الجنديرية، ثمة حاجة إلى بيانات مفصلة جنديراً للإيرادات والنفقات. ونظراً إلى نقص المعلومات بين الأسر، اخترنا في هذه الورقة تقييماً نوعياً للقوانين والسياسات الضريبية وتحليلاً متداخلاً من خلال استخدام العديد من المتغيرات مثل عمل المرأة، والبطالة، والفجوة في الأجور، وعمل المرأة غير المأجور، وملكية النساء لرأس المال، والريخ، والفقير. وهذا التحليل مفيد في تقييم الآثار والآثار المحتملة للسياسات الضريبية على المساواة الجنديرية وفي شأنها.

شروط القروض وحيز السياسات في المنطقة العربية في البلدان العربية النامية في فترة ما بعد الاستعمار، قامت حكومات كثيرة بإنفاقات اجتماعية كبيرة أدت إلى تحسينات ملحوظة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن منذ منتصف الثمانينات شهد التباطؤ الاقتصادي العديد من البلدان في المنطقة إلى الصندوق والبنك الدولي لتقديم الدعم. ونتيجة لذلك، أصبح معظمها خاضعاً لشروط القروض-القواعد والشروط التي تقيّد وضع السياسات الاقتصادية من قبل الحكومات، بهدف خفض العجز المالي عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية وخفض النفقات العامة. وكانت الأولوية، على الأقل حتى وقت قريب نسبياً، هي ضمان استقرار الاقتصاد الكلي لتمويل سداد الديون.

وفي كثير من الحالات، كانت النتائج إصلاحات اقتصادية أخفقت في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والحد من أوجه عدم المساواة. فعلي سبيل المثال، كثيراً ما شملت الإصلاحات إلغاء إعانات الدولة للسلع الأساسية الهامة، بما في ذلك الوقود والخبز والادوية، التي قدمت في العديد من البلدان العربية كوسيلة للتخفيف من ارتفاع الأسعار في غياب الحماية الاجتماعية الشاملة. واستأثرت هذه الإعانات بنسبة ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي و ٢٢ في المائة من مجموع العائدات الحكومية في ٢٠١٠، أي أكثر بكثير مما كانت عليه في معظم المناطق النامية. وكان الانخفاض في الإعانات الحكومية للسلع الأساسية أكبر في مصر والأردن منه في لبنان وفلسطين.

واعتبرت أزاله الإعانات على نطاق واسع غير عادل لأنها تقلل من القوة الشرائية للأشخاص الذين يعيشون في فقر. ونتج عن ذلك أثر مماثل بسبب فرض مستويات متزايدة من الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، التي تهدف إلى زيادة الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية، ولكنها خفضت أيضاً القوة الشرائية وأثرت على الفئات الضعيفة والنساء شكل غير متناسب. وفي غياب الحماية الاجتماعية الشاملة الممولة من الضرائب التصاعدية (التي تشتد الحاجة إليها في المنطقة العربية)، تم أيضاً تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة (غالباً لأنها تعتبر أكثر فعالية من حيث التكلفة) ولكن التحديات الكبيرة في إداره هذه المخططات يعني أنها لم تكن ناجحة جداً في الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إلى الدعم.

وكانت شبكات المجتمع المدني العاملة من أجل العدالة الضريبية تنتقد شروط القروض. وفي الآونة الأخيرة، دعت العدالة الضريبية في إفريقيا صندوق النقد العربي إلى استخدام مراجعه مشروطه ٢٠١٨ لتحقيق في آثار ممارسه الإقراض السياسي لصندوق النقد الإفريقي على حقوق الإنسان وعدم المساواة في العقدين الماضيين، ولاتخاذ تدابير لمكافحة عدم المساواة وتحقيق أهداف العمل المستدامة دمجها في برامج وشروط القروض.

المصادر: الصندوق الخاص

المرأة في الاقتصاد

مشاركة الذكور أعلى منها للنساء في القطاع الخاص عند ٧٤,٧٪ في مقابل ٥٩,٩٪. وتظل هذه النسبة في هذه الدول الثلاث منخفضة جداً إذا قُورنت بالمعدل العالمي للمرأة العاملة في العالم البالغة أكثر من ٥٠٪.

وبالإضافة إلى ذلك، تُظهر الأرقام أن نسبة البطالة في لبنان هي بالنسبة للنساء أعلى منها لدى الرجال، إذ تصل إلى ١٨٪ (البنك الدولي، ٢٠١٢). ومن أعظم معضلات الاقتصاد التونسي ارتفاع معدل البطالة، خاصة بين النساء والشباب، إذ تشير إحصاءات مسح أجري في ٢٠١٤ - ٢٠١٥ إلى أن معدل البطالة بين النساء يُقدَّر بنحو ٢٢,٥٪ مقارنة بمعدل البطالة بين الرجال المقدر بنحو ١٢,٤٪. ولا يزال معدل البطالة بين النساء أعلى بكثير منه لدى الذكور إذ يصل إلى ٢٤,٣٪ في مقابل ٩,٧٪، مسجلاً أعلى معدل للبطالة حتى الآن. ولا تزال البطالة بين الإناث في مصر أعلى بكثير منها لدى الذكور إذ تصل إلى ٢٤,٣٪ في مقابل ٩,٧٪، مسجلة أعلى معدل للبطالة حتى الآن.

وبالنسبة للفجوة في الأجور، في لبنان يكسب الرجال في المتوسط ٢٧٪ أكثر مما تكسبه النساء (داه وآخرون، ٢٠١٠). وفي الوقت نفسه، يشير استطلاع أجري في العام ٢٠١٢ في تونس، إلى فجوة بين الرجال والنساء في ما يتعلق بمعدلات المكافأة في قطاع العمل غير المهيكّل. تُقدَّر بنحو ٣٥,٥٪ أقل للنساء، في حين أن الفرق بلغ ٢٤,٥٪ في العام ١٩٩٧. لكن في القطاع الخاص المهيكّل، نجد أن أجور النساء أقل بنسبة ٢٥,٤٪ من أجور الرجال. وعلى سبيل المقارنة، يقل دخل الأثني بـ ٣٠٪ من دخل الذكر في مصر.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن الفقر مفصلة جندرياً، يُتوقَّع أن يكون معدل الفقر بين النساء غير المتزوجات والأمهات العازبات والأسر التي تعيلها نساء أعلى نسبياً من متوسط المعدل الوطني. ويمكننا الحصول على نظرة عامة إلى الميل العالي للمرأة إلى الوقوع في براثن الفقر عن طريق التحقق من وضع المرأة في قوة العمل الذي قدمنا لمحة متكاملة عنه سابقاً في هذه الورقة. أولاً وقبل كل شيء، لا يتعلق الأمر بكون معدل البطالة بين النساء يبلغ ثلاث مرات مستواه بين الرجال، لكنه يتعلق أيضاً بزيادة معدلات الأمية بين النساء بسبب العقبات التي تمنعهن من إكمال تعليمهن أو تلقي أي تعليم في الأصل، ما يعني أن النساء اللواتي يجدن سبيلاً

من أجل تقييم الآثار الجندرية للنظام الضريبي، علينا أن نبدأ من تحديد موقع النساء في الهيكل الوظيفي والأرباح الاقتصادية المحلية. تظهر المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الثلاثة المشمولة في هذه الدراسة اتجاهات مماثلة وسمات مشتركة في ما يتعلق بدور المرأة في الاقتصاد. فديناميكيات السلطة بين الطبقة والجندر والعرق مرسخة بقوة في السوق. وتبدو تلك الديناميكيات الجندرية في حالات عدم المساواة التي تواجهها المرأة في المجال الاقتصادي، فهن ممنوعات من قوى اجتماعية، مثل وصمة العار والصور النمطية، من متابعة ما يردن مثل المهنة المربحة في ما يُعتبر عادة عوالم ذكورية.

سوق العمل والأجور: يبين الجدول ١ أدناه إحصاءات عمل رئيسية على أساس الجندر للبلدان الثلاثة المشمولة في هذه الدراسة. وتشير هذه الإحصاءات المقارنة إلى أن معدلات مشاركة المرأة في العمل أقل منها لدى الرجال، مع انخفاض متوسط الأجور في كل البلدان، لكن مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

تعاني العاملات من التمييز على مستوى فرص العمل، والفجوات في الأجور والمنافع. من المرجح أن تعمل النساء اللواتي ينتمين إلى القوى العاملة، في الاقتصاد غير المهيكّل. وفي لبنان، تشكل العاملات غير المهيكّلات، أي العاملات في الشركات غير المسجلة الصغيرة أو العاملات من دون مقابل، ما يقرب من ٥٧٪ من إجمالي القوى العاملة النسائية. وبما أن معظم النساء أيضاً يقمن بعمل غير مأجور في المنزل، تفيد إحصاءات العمل الرسمية بانخفاض مشاركة المرأة في العمل بين ٢٣٪ و ٢٧٪ مقارنة بـ ٧٣٪ للرجال (يعقوب وبدر، ٢٠١١، سلامة، ٢٠١٤). ونتيجة لذلك، لا يزال عمل المرأة غير مرئي إلى حد كبير وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعمل المأجور وغير المأجور في اقتصاد الرعاية. على سبيل المقارنة، تمثل المرأة في تونس ٥٠,٢٪ من إجمالي عدد السكان في سن النشاط، على الرغم من أنها تمثل ٢٨,٢٪ فقط من السكان النشطين. وتُقدَّر نسبة تشغيلهن بـ ٢٤,٦٪. وفي حين ارتفعت مشاركة العمالة النسائية في مصر من ٤,٢ ملايين في العام ٢٠٠١ إلى ٦,٥ ملايين في العام ٢٠١٣، ما يجعل النساء يشكلن ٢٣,٤٪ من مجموع قوة العمل في مقابل ٧٦,٦٪ للذكور، فإن نسبة

الجدول ١: الجندر إحصاءات العمل في سنوات مختلفة

الإحصائية		لبنان		تونس		مصر	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	
نسبة المشاركة في العمل	73%	27%	76%	24%	76.6%	23.4%	
معدل البطالة	12%	18%	12.4%	22.5%	9.7%	24.3%	
فجوة الأجور (لصالح الرجال)	27%		25%		30%		

المصدر: تقارير كل بلد على حدة.

النظام الضريبي: الهيكل والعبء

يتكون النظام الضريبي في الدول الثلاث من نوعين: الضرائب المباشرة (على الدخل والثروة) والضرائب غير المباشرة (على الاستهلاك والتجارة). وتُقسّم ضرائب الدخل إلى ثلاث فئات مختلفة: ضريبة الأرباح التجارية وضرائب الرواتب/الأجور والمعاشات التقاعدية، وضريبة الدخل من الاستثمار (الأرباح الرأسمالية وأرباح الأسهم). وفي كل هذه البلدان الثلاثة، ينبع معظم الإيرادات الضريبية من الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة والجمارك. في لبنان، تشكل الضرائب غير المباشرة ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، ونحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تمثل الضرائب المباشرة ٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي (شعبان، ٢٠١٤). وفي الواقع، ركزت سياسة الإصلاح الضريبي في خلال العقدين الماضيين على خفض الضرائب المباشرة والاعتماد اعتماداً كبيراً على ضريبة القيمة المضافة. هذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة واضح أيضاً في تونس ومصر، إذ أنها أكثر من ضعف الضرائب المباشرة.

نقطة في الحالة: انخفضت نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي في مصر في شكل مطرد في خلال العقد الماضي من ذروة بلغت ١٥,٨٪ إلى ١٣,١٪ فقط في السنة المالية ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ومعدل متوقع يساوي ١٣,٣٪ في السنة المالية ٢٠١٦ - ٢٠١٧. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن آخر مرة طابق فيها ما حصلته الحكومة من ضرائب التوقعات أو تجاوزها كانت السنة المالية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وهذا يعني أن حصيلة السنة الحالية قد تنخفض إلى أقل من عتبة ١٣٪. ولوضع هذا الأمر في منظور بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط - المجموعة التي تنتمي إليها مصر - يساوي متوسط هذه الدول ٢٦,٤٪.

هذا يكشف عن عدم عدالة السياسات الضريبية، لأن الضرائب غير المباشرة تنازلية، إذ يدفع الأغنياء مبلغاً كنسبة مئوية من دخلهم لتسديد ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى غير المباشرة يقل عمّا يدفعه الفقراء.

وبالمثل تصيب الضرائب المباشرة العمالة أكثر من رأس المال (الشركات). في لبنان، يقول عبده (٢٠١٦: ١٤): «في حين أن النظرة الأولى قد تعطي الانطباع بأن رأس المال يخضع للضريبة في شكل كبير نسبياً مقارنة بالعمالة التي تساهم بحصة أقل من عائدات الضرائب. ومع ذلك، يكشف تحليل دقيق العكس لجهة استهداف ضرائب الرواتب والأجور أساساً السكان ذوي الدخل المنخفض والمتوسط الذين لديهم إمكانية للتهرب من الضرائب أقل من ذوي الدخل المرتفع. لذلك يجري تمويل الجزء الأكبر من ضرائب الأجور

إلى العمل يُدفعن إلى وظائف ذات رواتب أقل. والأسوأ من ذلك أن المرأة معرضة مرتين أكثر من الرجل لأن ينتهي بها المطاف في القطاع غير المهيكّل، إذ أنها محرومة من حقوق العمل الأساسية، ناهيك عن الحقوق العمالية الجندرية مثل إجازة الأمومة. ولا تفتقر النساء إلى الحماية في القطاع غير المهيكّل فقط بل إنهن محرومات أيضاً من الحماية الاجتماعية والقانونية في بعض القطاعات المهيكلة مثل القطاع الزراعي حيث ترتفع مشاركة العمالة النسائية في شكل ملحوظ.

ملكية استثمارات الإنتاجية والوصول إليها: يتمتع الرجال بموقع مهيمن في الاقتصاد في الدول الثلاث. في لبنان، ١٥٪ فقط من النساء العاملات هن من أصحاب الأعمال و١٨٪ من هؤلاء يحتلن مستويات إدارية عليا مقارنة بـ ٨٢٪ من الرجال (يعقوب وبدر، ٢٠١١). أما بالنسبة للحصول على الموارد في تونس، ففرص المرأة أقل بكثير منها للرجال إذ لم تنل النساء إلا ٢٣,٣٪ من إجمالي قروض الإسكان في العام ٢٠١٥. وكانت حظوظ المرأة ضعيفة جداً في الحصول على قروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ إن القروض المقررة للنساء لا تتجاوز ١٧٪ في مقابل ٨٣٪ للرجال، مع العلم أن تكلفة المشاريع المعتمدة للنساء أقل بنسبة ٤٠,٨٪ من تكلفة المشاريع المعتمدة للرجال. أما بالنسبة ملكية الأعمال في مصر، فتشمل حصة الإناث نسبة أصغر مقارنة بالذكور عند ١,٦٪ و١٣,٧٪ على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فالنساء أقل عرضة لامتلاك ممتلكات أخرى، مثل العقارات، وذلك بسبب القيود والمعايير الاجتماعية التمييزية ضد النساء. وهن أقل عرضة للانخراط في أنشطة التداول في أسواق الأسهم، وبالتالي امتلاك أصول مالية.

تبين هذه المؤشرات أن السياسات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للإنتاج وإعادة الإنتاج وديناميكية سوق العمل مجندرة للغاية وتتسم بالتمييز ضد النساء. ويُعتبر فهم الوضع الاقتصادي للمرأة أساسياً لتحليل كيفية تأثرهن بالسياسات الضريبية، وكيف أن للمعايير والممارسات الجندرية دوراً واضحاً في صياغة هذه القوانين والسياسات. وفي الواقع تشكل السياسات الضريبية انعكاساً للظلم الجندري وجزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية، ويمكنها إما أن تعزز أو تخفف من آثار تفاقم عدم المساواة والظلم الجندريين الهيكليين.

وبالإضافة إلى الأشكال المذكورة أعلاه من الضرائب التنازلية، قدرت شبكة العدالة الضريبية أن تكلفة مختلف ممارسات التهرب من دفع الضرائب شائعة في البلدان الثلاثة. ووفق التوقعات، فإن الشركات الكبرى والأفراد الأثرياء المتمتعين بعلاقات سياسية هم أكثر عرضة لممارسة التهرب والتجنب الضريبيين من العمال والفقراء. ويصل التهرب الضريبي في مصر، على سبيل التوضيح، إلى ٦٨ مليار جنيه. وهذا يُترجم أساساً فقداناً للمال المخصص للإنفاق الاجتماعي، تحديداً على قطاعات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والنقل وشبكات الأمان - وهذا مما يؤثر على الطبقات الأكثر ضعفاً من السكان (على افتراض أن برامج الإنفاق تصل حقاً إلى الفئات الفقيرة والمستهدفة)، وفي النهاية تتحمل الطبقات نفسها أعباء الدين العام للبلاد. وكشفت دراسات تجريبية أن النساء مقارنة بالرجال يملن إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلهن على سلع مثل المواد الغذائية والرعاية الصحية والتعليم التي تعزز قدرات الأطفال ورفاههم.

الخلاصة: جعل مجمل هذه الميزات النظام الضريبي في هذه البلدان أكثر تنازلية إذ حوّل العبء إلى المجموعات ذات الدخل المحدود التي تشمل تمثيلاً زائداً للنساء، في حين تقلص الخدمات العامة وتلزم إلى القطاع الخاص. ومن الواضح أن النظم الضريبية في هذه البلدان ظالمة اجتماعياً، وبالتالي قد تنتج تحيزات جندرية صريحة وضمنية.

من أصحاب الدخل المتوسط والمتدني من الكسبة». مثلاً، تشير الأرقام إلى أن ضريبة الدخل على أرباح الشركات «خُفّضت من ٥٠% كنسبة هامشية عليا إلى ١٠% كضريبة ثابتة. وبالمثل، تراوحت ضرائب أرباح الشركات الفردية بين ٦ و ٥٠% موزعة على أكثر من ١٣ شريحة لتتراوح بين ٣% و ١٠% مقسمة على أربع شرائح».

في تونس، من جهة أخرى، تمثل ضرائب الدخل الشخصي أكثر من ٦٠% من إجمالي ضريبة الدخل مقارنة بنحو ٤٠% من ضريبة الدخل على الشركات. وفي الواقع، خُفّض معدل الضريبة الموحدة على الشركات في الآونة الأخيرة إلى ١٥% وهو أقل بكثير من أعلى معدل للضريبة على دخل الفرد المخصصة للدخول السنوية التي تتجاوز ٥٠٠ ألف دينار وتبلغ ٣٥%. من جهة أخرى، سجل معدل ضريبة الأجور زيادة مستمرة، إذ بلغ ٤٢% في العام ٢٠١٣ في مقابل ٣٥,٧% وزادت في العام ١٩٩١. وازداد العبء الضريبي المباشر من ٤,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٣ إلى ٨,٧% في العام ٢٠١٠ و ١٠% في العام ٢٠١٢.

والحال في مصر ليست مختلفة، إذ يُفرض معدل موحد للضريبة على الشركات بنسبة ٢٥%، باستثناء البنك المركزي المصري وقناة السويس والمعهد الوطني للبترول التي تخضع لضريبة تبلغ ٤٠%، ويعادل المعدل الموحد تقريباً المعدل المخصص لأعلى شريحة للمكلفين الأفراد وهو يساوي ٢٢,٥% للدخل السنوي الذي يفوق ٢٠٠ ألف جنيه (١١,١٤٧ دولار)، في حين يُمنح إعفاء من الضرائب لذوي الدخل السنوي البالغ ١٣ ألفاً و ٥٠٠ جنيه (٧٥٣ دولار). ويمكن تفسير العبء الضريبي المنخفض نسبياً على الشركات مقارنة بالأفراد في البلدان الثلاثة بعدد من العوامل، من أهمها المحاباة التي أعطيت للشركات في النظام الضريبي سواء في المعدلات أو الإعفاءات والحسومات. وتشمل العوامل الأخرى: أولاً، بنية الاقتصاد حيث القطاع غير المهيكل يؤدي دور المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، والشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٥% من إجمالي الشركات التجارية في هذه البلدان. ثانياً، دخل الشركات الكبيرة عادة معفى من الضرائب بموجب قوانين تشجيع الاستثمار. ثالثاً، الشركات الكبيرة هي في وضع أفضل بكثير لممارسة التهرب والتجنب الضريبيين مقارنة بالمكلفين الأفراد والعمالين بأجر. أما الأشكال الأخرى من الضرائب المباشرة، مثل ضرائب الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح على الأسهم، وإيرادات الفوائد والممتلكات، فغير موجودة تقريباً في مصر وتونس، في حين أنها هامشية في لبنان. لكن حتى ضرائب رأس المال المنقول في لبنان خُفّضت من ١٥% إلى ٥%. كذلك خُفّضت ضرائب الممتلكات من ١٥% حداً أقصى إلى ١٠%، وفي العام ٢٠١٤ طُبقت ضريبة نسبتها ١٠% على أرباح رأس المال في مصر. لكن الضريبة أُلغيت بعدما أثارت غضباً واسعاً لدى المستثمرين.

التحيزات الجندرية في النظم الضريبية

للعام ١٩٤٢ تمييزية لأنها تفرض قيوداً على ملكية الزوجة إذا أعلن زوجها إفلاسه. وفي هذه الحالة أيضاً، يُتعامل مع المرأة كمعالة من زوجها وتُعتبر الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج ممتلكات مكتسبة بأموال زوجها، إلا إذا تمكنت من إثبات خلاف ذلك. وفي المقابل، إذا أفلست المرأة، لا تُعتبر ممتلكات زوجها ملكاً لها. إذًا، تعامل هذه الأحكام صراحة النساء كمعالات من الرجال ويجب إزالتها من قانون الضرائب، لأنها تتعارض مع أحكام اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي الضرائب المباشرة أيضاً تحيزات ضمنية ضد النساء في لبنان. فالقوارق الجندرية القائمة تعني أن المرأة لا تملك سيطرة على الأصول والممتلكات الرئيسية. وتشير الدراسات إلى أن النساء في لبنان يملكن وصولاً متدنياً إلى الأراضي ويواجهن عقبات في محاولة الوصول إلى الأصول الإنتاجية، سواء الخبرة التقنية والأرض ورأس المال والائتمان الخ (حمدان، ١٩٩٧). فالحوافز والإعفاءات الضريبية، والحصص المنخفضة من الإيرادات التي تأتي من الضرائب، والضرائب المباشرة المنبثقة من ضرائب الممتلكات تفضّل بوضوح الرجال، لأنهم هم أصحاب الدخل المرتفع ويُرجح أن يكونوا أصحاب شركات أو أسهم في شركات أكثر من النساء. وفق ذلك، يشكّل الرجال قاعدة ضريبية أقوى، وسيضطرون إلى دفع ضرائب أكثر إذا كان هيكل الأسعار أكثر تصاعدياً والإعفاءات أقل.

وعلى سبيل المقارنة، تخضع الضريبة التونسية على دخل الأشخاص الطبيعيين لنظام تصاعدي وفق فئات الدخل المعتمدة منذ الإصلاح الضريبي في العام ١٩٩٠. ومن الجدير بالذكر أن تقسيم الضرائب على أساس الجندر لم يُتناول في أي وقت وفي أي مرحلة من مراحل إنشاء هذا النظام وتطويره، إذ لم تكن هناك إحصاءات تفيد بقيمة ضرائب الدخل التي يدفعها الرجال والنساء في شكل منفصل ونوعيتها، سواء على دخل الفرد أو الشركات.

وتشير مراجعة قانون ضريبة الدخل إلى أن الدخل الذي يصل إلى خمسة آلاف دينار يُعفى من الضريبة، وأن التخفيضات المشتركة الممنوحة إلى ذوي الدخل (تخفيض لرب الأسرة أو تخفيض للأطفال والوالدين المعالين) لم تتغير منذ اعتمادها في العام ١٩٨٣ حتى يومنا هذا، في حين تُحدّث هذه المبالغ على أساس منتظم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي المقابل، جرى تخفيض المعدل الموحد لضريبة الشركات من ٢٥٪ إلى ١٥٪ ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

لا يشير النظام الضريبي في تونس في المظهر إلى أي تمييز واضح ضد النساء في تكوينه، باستثناء اعتبار الرجل هو رب الأسرة، وعلى هذا النحو، يحق له بتخفيض ضريبي بدلاً من المرأة. ومع ذلك، هذا لا يعني عدم وجود تمييز غير مباشر أو ضمني ضد النساء في النظام الضريبي ككل.

يظهر التحليل المقدم أعلاه أن النظم الضريبية للدول الثلاث أبعد ما تكون عن العدالة الاجتماعية. فالضرائب تحمل الفقراء أكثر مما ينبغي والأغنياء أقل مما ينبغي. ويجب أن تكون لهذا الظلم الاجتماعي آثار سلبية على المساواة الجندرية لأن النساء محرومات اقتصادياً وهن في معظمهن أعضاء في فئة الطبقة الفقيرة من المجتمع. وبالتالي، فمن المتوقع أن تحتوي هذه النظم على العديد من التحيزات الجندرية لصالح الرجل، وبعض من هذه التحيزات واضح في اللغة والروايات الخاصة بالقوانين والتنظيمات النافذة في مجال ضريبة الدخل، في حين أن البعض الآخر متضمن في الضرائب غير المباشرة التي تؤثر على النساء أكثر من الرجال.

التحيزات الصريحة

تختلف القوانين الضريبية في هذه البلدان في ما يتعلق بوجود تحيزات صريحة واضحة ضد النساء. والتحيزات الصريحة هي أكثر وضوحاً وجلاءً في تشريع ضريبة الدخل في لبنان مقارنة بقوانين البلدين الآخرين. فبعيداً من الحياد، تميز تشريعات ضريبة الدخل في لبنان ضد النساء. ويعكس القانون الأعراف الاجتماعية التي لا تنظر إلى المرأة على أنها صاحبة الدخل الأساسي، بل تعتبر دخلها مكملاً لدخل زوجها. تميز المادة ٣١ من قانون الضرائب للعام ١٩٥٩ بصيغتها المعدلة بموجب قانون صدر في العام ٢٠٠٣ صراحة ضد النساء في تخصيص التخفيضات والإعفاءات. فوفق هذه المادة، يحق للرجال المتزوجين نيل حسم مخصص للزوجة المعالة ولخمسة أطفال حداً أقصى، لكن المرأة المتزوجة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا إذا استطاعت إثبات أنها هي ربة الأسرة في حالة وفاة زوجها أو عجزه. وبالتالي، تحمل النساء المتزوجات العائلات في شكل مهيكّل عبئاً ضريبياً أعلى من الرجال لأنهن يُعامَلن كعازبات في الأغراض الضريبية ولا يحصلن على الإعفاء الضريبي المتاح للرجل المتزوج والمنجب لأطفال. و«هذا الظلم يعكس نظاماً أبوياً متجذراً يعرّف المرأة وفق حالتها الزوجية بدلاً من مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية» (تايلفر، ٢٠١٠: ٦٥).

وعلى غرار قانون الضرائب، تنص المادة ٤٧ من قانون الضمان الاجتماعي على أن النساء العاملات المتزوجات اللواتي يدفعن اشتراكات الضمان الاجتماعي لا يمكنهن تلقي تعويضات عائلية لمنفعة أطفالهن. أزواجهن فقط يمكنهم الحصول على التعويضات العائلية لهذا الغرض. وبالتالي، «عند فرض ضرائب من الجهة النظرية على الرجال والنساء على حد سواء، لا يحصلون على منافع متساوية. فالسياسات الضريبية تفيد الرجال والنساء في شكل مختلف، فالامتيازات الممنوحة للرجل معظم الوقت» (لينا أبو حبيب، مقابلة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، كما يوضح تايلفر (٢٠١٦)، تُعتبر المواد ٦٢٥ - ٦٢٩ من قانون التجارة

أقصى للأجور تعمل في ظلّه، وبالتالي حُدّد الحد الأقصى للضريبة في انفصال عن السياق الحالي.

مصدر آخر للدخل من الضرائب المباشرة في مصر هو ضريبة الشركات الموحدة عند نسبة ٢٥% مع استثناء البنك المركزي المصري وقناة السويس، ومعهد البترول الوطني التي تخضع لضريبة ٤٠%. وكانت أرباح رأس المال، وضريبتها شكل آخر من أشكال الضرائب المباشرة، أُعفيت سابقاً من الضرائب. ففي العام ٢٠١٤ فُرِضت ضريبة بنسبة ١٠% على أرباح رأس المال، لكنها أُلغيت لكن الضريبة بعدما أُنارت غضباً واسع النطاق بين المستثمرين. إذًا، هذا النظام الضريبي لا يعاقب فقط الأكثر فقراً وضعفاً من طبقات المجتمع، لكنه يجعل أيضاً الروايات حول الضرائب التصاعديّة في مصر ليس أكثر من قصص تُروى قبل النوم.

هذا النقص المزمن وطبيعته المتقدمة تكشف العيوب المتأصلة في النظم الضريبية في هذه البلدان. ففيما تفتقر الحكومات إلى القوة والسلطة لإخضاع مزيد من المكلفين للضرائب - خاصة نظراً إلى أن أكثر من ٥٠% من الاقتصاد يُعتبَر الآن غير مهيكّل - على الحكومة أن تعتمد على القاعدة الضريبية الحالية وحدها. وبما أن من الصعب رفع ضرائب الدخل بعد الآن على الشرائح السفلى - التي تعيش كما ذكرنا إما تحت خط الفقر أو في الفقر المدقع - من دون المخاطرة باضطرابات اجتماعية، وبما أن الحكومة المصرية كانت عرضة في شكل خاص لضغوط من المصالح التجارية، لذلك تمتنع عن فرض ضرائب على أصحاب الدخول الأعلى أو فرض ضرائب قد تضر بمصالحهم مثل ضريبة أرباح رأس المال أو ضريبة البورصة مهما كانت أسعارها ضئيلة، على الحكومات أن تعتمد على الضرائب غير المباشرة. وهذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة الأذكي هو مشكلة كبيرة، ليس فقط بسبب آثاره السلبية على الاقتصاد لجهة التضخم ومو الاستهلاك، لكن أيضاً لأن هذه الضرائب التي لا مفر منها هي تنازلية جداً لأن آثارها السلبية تزيد في شكل غير متناسب مع زيادة معدلات الفقر. وبالتالي، قد تدخل الضرائب غير المباشرة تحيزات أكثر ضمنية ضد النساء اللواتي يعانين، أولاً، حرماناً اقتصادياً أكثر من الرجال، ولديهن ثانياً سلوكيات استهلاكية مختلفة عن سلوكيات الرجال.

ومثل تونس، لا يفرق قانون ضريبة الدخل الشخصي الحالي في مصر بين الرجال والنساء، فكلاهما يُعامل على قدم المساواة. ويُمنَح كل من المرأة والرجل البدلات الشخصية نفسها البالغة خمسة آلاف جنيه بغض النظر عن وضعهما (متزوجان، عازبان، معالان، معيلان، ...). وهذا القانون الذي ينص على نهج المساواة في المعاملة دخل فقط حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٥ من خلال ما يُعرَف بالقانون ٩١ لضريبة الدخل الشخصية. قبل ذلك، عُوِّمِل الرجال والنساء في شكل مختلف في ما يتعلق بالبدلات الشخصية الممنوحة، التي استندت إلى الشريعة الإسلامية التي تنص على أن الرجال قوامون على النساء. وفي ظل القانون القديم، كانت المرأة تُعطى بدلاً من ألفي جنيه بغض النظر عن وضعها. وكان الرجال من جهة أخرى ينالون بدلات متغيرة تُحدّد على أساس وضعهم. مثلاً، كان الرجل العازب ينال بدلاً من ألفي جنيه (كان بدل الحد الأدنى في القانون السابق)، وكان الرجل المتزوج الذي لا يعيل أسرة ينال ألفي جنيه، والرجل غير المتزوج الذي يعيل أسرة (أمه، مثلاً) ألفين و٥٠٠ جنيه، وأخيراً الرجل المتزوج الذي يعيل أسرة ثلاثة آلاف جنيه. وأثارت مناقشات مجتمعية هذه المسألة حتى على أساس أن الرجال والنساء يتحملون معاً الأعباء المالية للمنزل، وأن لديهما أيضاً أعباءً بغض النظر عن حالتهم الزوجية. أما بالنسبة للتصريح عن الضرائب، فيصرح الرجال والنساء عن الضرائب في شكل منفصل، أيضاً على أساس الشريعة الإسلامية التي تفرض فصلاً ملكية الرجال والنساء. ونظراً إلى الطبيعة المنحرفة للمشهد الضريبي المصري، والغياب المطلق للمعلومات المتاحة عن المكلفين وتقسيمهم الطبقي والفوارق الشاسعة التي يمكن العثور عليها، يمكن فهم القضايا الضريبية في مصر في شكل أفضل من خلال الحقائق المجمعة بدلاً من الروايات القانونية. مثلاً، حين دافعت الحكومة رسمياً عن نظام لضريبة الدخل قائم على شرائح وتصاعدي، كان في الواقع معدل أعلى شريحة هو مجرد ٢٢,٥% عن الدخل السنوي الذي يفوق ٢٠٠ ألف جنيه، في حين تُطبَّق الإعفاءات على ذوي الدخل السنوي البالغ ١٣ ألفاً و٥٠٠ جنيه. ولوضع هذا الأمر في المنظور الصحيح، فإن شخصاً يكسب ١٣ ألفاً و٥٠٠ جنيه أو أكثر سنوياً ولا يعيل سوى نفسه، لا يزال تحت الخط الوطني للفقر، لكن من المتوقع أن يساهم بنسبة ١٠% من دخله في الضرائب، في حين أن أغنى المصريين الذين يكسبون ١٠ مرات أكثر من المتوقع أن يساهموا بالمعدل الأقصى البالغ ٢٢,٥%. ومن المهم أن نلاحظ أن الرقم ٢٢,٥% وصل إلى ٣٠% في العام ٢٠١٥، إذ كان الحد الأقصى للمساهمة ٢٥% بالإضافة إلى ٥% هي «ضريبة ثروة» تمتد لثلاث سنوات، حتى قررت الحكومة الحالية وضع السقف البالغ ٢٢,٥% في محاولة لجذب المستثمرين قبيل مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في العام ٢٠١٥. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن القانون الذي ينص على الحد الأقصى للأجور في مختلف القطاعات أُلغي تقريباً بعد شهر من صدوره، ما يعني عملياً أننا لا نملك قانوناً حدّاً

تخفيف أثرها (المواد الغذائية الأساسية، والغاز المنزلي، والنقل الجماعي، والتعليم، والصحة، وغيرها من المنتجات)، جاء الإعفاء جنباً إلى جنب مع إعفاءات تنازلية على سلع كمالية مثل اليخوت، والنقل الجوي، والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والمال القابل للتداول، ومبيعات العقارات المبنية، والخدمات المصرفية والمالية، وغيرها من السلع والخدمات التي تستهلكها في الغالب المجموعات ذات الدخل المرتفع (عبده، ٢٠١٦). وبالتالي، كلما ازداد ثراء الأسرة، ازدادت حصتها من الإعفاءات، فيما تستفيد الأسر الأفقر من ٣٣,٨٪ من إجمالي الإعفاءات مقارنة بـ ٣٣,٦٪ للأسر الأغنى (السلطي وشعبان، ٢٠١٠).

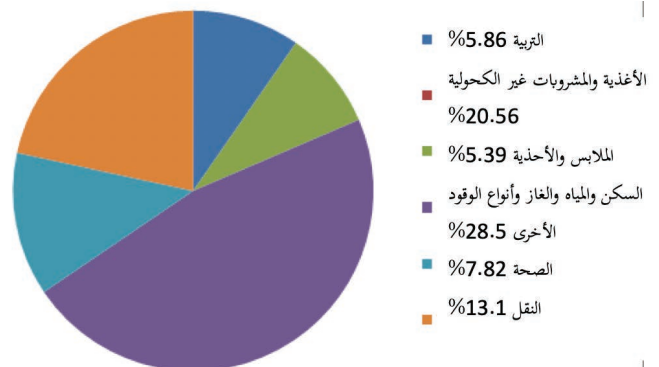
وهما أن النساء في لبنان يملن إلى إنفاق الدخل الخاضع لسيطرتهن على أسرهن وأطفالهن وعلى سلع مثل الغذاء والتعليم والرعاية الصحية (وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١١)، يمكننا أن نفترض أن النساء ذوات الدخل المنخفض هن الأكثر حرماناً في الضرائب غير المباشرة. أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة من ضرائب الدمغة على المشروبات الكحولية والتبغ، فالنساء كمستهلكات أدنى لهذه السلع يتمتعن بميزة. وهذا يفرض علينا أن نفكر أكثر حول وضع المرأة في الأسرة وكيفية تحديد موازنات الأسر (هوبر، ٢٠٠٦). في الواقع، في حالة وجود امرأة متزوجة تعمل، يمكننا أن نفترض وجود احتمال أكبر بأن تُحدّد موازنة الأسرة بالتراضي من الزوجين أو الشريكين، وهذا الاحتمال يزداد مع ازدياد حصة المرأة من إجمالي الدخل المكتسب (هوبر، ٢٠٠٦). وهذا صحيح خصوصاً بين الأزواج الشباب (وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١١). وتلاحظ هوبر أن في حالة التوافق على تحديد الموازنة، يمكن للمرأة أن يفترض أن الدخل والنفقات خاضعة للتشارك وبالتالي يكون الوقع النهائي للضرائب هو نفسه لكلا الزوجين، سواء كانت المرأة تعمل أم لا، وسواء كان الأطفال موجودين أم لا. لكن في الممارسة العملية، من المحتمل أن تكون المرأة مسؤولة عن إدارة موازنة الأسرة المقررة بالتشارك (وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١١). وهكذا، تتحمل المرأة في شكل أكثر مباشرة عبء الضرائب غير المباشرة. ومن المحتمل أيضاً أن تصرف المرأة مزيداً من الوقت والطاقة للتعويض عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية، كما تقول هوبر.

وفي حالة تحديد الموازنة من جانب واحد، وهذه هي الحالة الأكثر انتشاراً في لبنان لأن ٦١٪ من الأسر التي لديها أشخاص يعملون، يعمل منها شخص واحد فقط (يعقوب وبدر، ٢٠١١) حيث تعتمد النساء على أجور أزواجهن لرعاية احتياجات الأسرة، تكون الآثار الجندرية للضرائب غير المباشرة أكثر وضوحاً. فحين تكون موازنة الأسرة صغيرة، ستتأثر النساء في شكل غير متناسب بالضرائب غير المباشرة على المواد الغذائية وغياب تغطية الرعاية الصحية وخصخصة التعليم، ويتعاظم هذا الأثر من وجود الأطفال. والأسر

التحيزات الجندرية الضمنية في الضرائب غير المباشرة

وتشكل الضرائب غير المباشرة أكبر حصة من عائدات الضرائب في كل البلدان الثلاثة كما أوضحت هذه الدراسة سابقاً. وأكد هيكل الضرائب في النصف الثاني من التسعينيات الضرائب غير المباشرة، وخفف التأكيد على الضرائب المباشرة نتيجة الإصلاحات الهيكلية على غرار تحرير الاقتصاد. في حالة لبنان، تزايدت حصة عائدات الضرائب غير المباشرة مع السنوات خصوصاً منذ اعتماد ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٠٢ والتي كانت إلى حد بعيد أكبر مساهمة في الإيرادات الحكومية. وتشير دراسات إلى أن ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة الأخرى هي تنازلية وغير منصفة عمودياً لأنها لا تفرق بين مستويات الدخل لدى المستهلكين، فالفقراء يدفعون مزيداً من الضرائب نسبياً كنسبة مئوية من الدخل. ويقع العبء الرئيسي على الطبقات الوسطى والدنيا، فالطبقات التي في الأعلى تدفع نسبة هامشية أقل من ضريبة الاستهلاك غير المباشرة (شعبان، ٢٠١٤). مثلاً، تبين أن معدل الضرائب غير المباشرة المدفوعة من فئات ذات الدخل المنخفض يصل في المتوسط إلى ١٣,٥٪، في حين أنه يقل إلى ٦,٦٪ للفئات ذات الدخل المرتفع (عيسى في عبده، ٢٠١٦). وتكشف بيانات الإدارة المركزية للإحصاء عن نفقات الأسر اللبنانية في العام ٢٠١٢ أن الإنفاق على خدمات الإسكان وغيرها من المرافق (إمدادات الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى) يبلغ في المتوسط ٢٨,٥٪ من إجمالي النفقات، في حين يُنفق ٢١٪ على الأغذية والمشروبات غير الكحولية و١٣٪ على النقل و٨٪ على العلاج الطبي. وبالنسبة للأسر الفقيرة فالإنفاق على الغذاء هو أعلى بكثير إذ يصل إلى ٣٥٪ من إجمالي الإنفاق (كوكريتي، ٢٠١٦).

متوسط النفقات السنوية للأسر على أصناف المنتجات



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

لكن على الرغم من أن قانون ضريبة القيمة المضافة أعفى العديد من المنتجات التي اعتُبر أن الفقراء يستهلكون معظمها من أجل

المنخفض، التي تنتمي إليها النساء في الغالب، خصوصاً مع شبه غياب سياسات إعادة التوزيع الاجتماعي وبروز الخصخصة وخفض الحكومة النفقات على الخدمات الاجتماعية مما يحول العبء الاقتصادي لإعادة الإنتاج من الجمهور إلى النساء.

وفي تونس، اعتُمدت ضريبة القيمة المضافة تدريجياً، كما طُبقت في البداية على الواردات والإنتاج الصناعي والخدمات، ثم طُبقت على تجارة الجملة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وأخيراً على تجارة التجزئة في تموز/يوليو ١٩٩٦. ويجب أن نلاحظ أن ضريبة القيمة المضافة شهدت تغيرات في مستوى المعدلات لجهة تبسيط معدلات الدفع وخفضها من ثمانية إلى ثلاثة وإضافة نظام الحسم من المورد في بعض الحالات التي يحددها المشرع.

والضرائب غير المباشرة هي من بين الضرائب غير العادلة ذات الأثر السلبي الأكبر على الإناث والذكور من ذوي الدخل المنخفض، مما في ذلك النساء اللاتي كما دُكر في الفقرات السابقة يمثلن فئات ذات دخل منخفض، وتتراوح بين ٢٥٪ و ٣٥٪. وفي السياق نفسه، أكدت دراسة لصندوق النقد الدولي (دربل، ٢٠١٣) أن دفع ضريبة القيمة المضافة لا يمثل استراتيجية فاعلة لتحقيق العدالة الضريبية. وأكدت هذه الدراسة أيضاً أن ٢٠٪ من السكان الأغنياء يتمتعون بـ ٤٠٪ من الإعفاءات. وعموماً، فإن معدلات الإعفاءات الأعلى للأثرياء تتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية التي تمثل حصة مهمة من نفقات النساء على الأسرة ورعاية الأطفال.

وعلى صعيد الضرائب غير المباشرة، احتلت ضريبة القيمة المضافة مرتبة مهمة تمثل ما يقرب من ٥٠٪ في العام ٢٠١٢ في مقابل انخفاض مرتبة الرسوم الجمركية. وعموماً، عوّض الانخفاض في موارد النفط والرسوم الجمركية بزيادة مستمرة للضرائب المباشرة المفروضة على الدخل والشركات من جهة، وزيادة كبيرة في ضريبة القيمة المضافة من جهة أخرى. وإذا اعتبرنا أن النساء يخصصن ما يقرب من راتب كامل لتغطية نفقات الأسرة ولشراء السلع الاستهلاكية، سيكن نسبياً أكثر تأثراً بكثير من الرجال. ومن جهة ضريبة الدخل المفروضة على الأشخاص الطبيعيين، سواء كانت على الرواتب أم لا، أُجريت بحوث على ضريبة الدخل الأكثر عدلاً من خلال تحليل هذه الدخول وتصنيفها وفق جدول الفئات المختلفة من أدنى دخل إلى أعلى دخل، فيما تخضع الدخول إلى نظام ضريبي تصاعدي معتمد منذ الإصلاح الضريبي في العام ١٩٩٠ وتغير في موازنة العام ٢٠١٧ في اتجاه مزيد من العدالة الضريبية.

وفي مصر، تضاعفت الإيرادات من الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب المبيعات والخدمات على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهذا قبل البدء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ما أدى إلى زيادة معدلات الضريبة إلى ١٣٪ مع وعد بإنفاق ١٪ على برامج «العدالة

التي ترأسها نساء، وهي تشكل ١٥٪ من الأسر الإجمالية (يعقوب وبدر، ٢٠١٢)، تتأثر في المقام الأول باحتمال أكبر لكسب دخل أقل مقارنة بالرجال، وبالتالي تكون فعلاً أكثر حرماناً في الضرائب التنزلية من كل الأنواع، المباشرة وغير المباشرة (هوبر، ٢٠٠٦).

أما النساء غير المتزوجات اللواتي لديهن أطفال، وهن يمثلن ٧١٪ من كل الأسر التي ترأسها نساء (تايلفر، ٢٠١٠، المرصد الاجتماعي، ٢٠٠٥) ويكن محرومات في سوق العمل ويتحملن مسؤولية إعالة أطفالهن. فيكن عادة في أضعف المواقف اقتصادياً. وبالتالي، فهن يملن إلى أن يكن ذوات دخل منخفض، وعليهن أن ينفقن مزيداً من الوقت والطاقة لتوفير احتياجات أسرهن، ويكن أكثر من يشعر بعبء الهيكل الضريبي تنازلية.

ولما كانت المرأة هي في الغالب مسؤولة عن توفير الصحة والتعليم لأبنائها، ستفيدها الخدمات الصحية والمرافق التعليمية العامة الفضلى بالتأكيد. وفي المقابل، تكون النساء أقل عرضة للتغطية بنظم الضمان الاجتماعي بسبب مشاركتهن الأقل في سوق العمل، ولأنهن يمثلن نسبة كبيرة في القطاع غير المهيكّل. ففي الواقع، يحظى ٤٤,٥٪ فقط من النساء العاملات بتغطية من برامج الضمان الاجتماعي وتبقى جميع الأخريات من دون حماية اجتماعية ما لم يتمكن من الوصول إلى التأمين الخاص، الذي يحمي ما لا يزيد عن ١٥,٦٪ من النساء العاملات (تايلفر، ٢٠١٠).

ويعني عدم وجود رعاية وبنية تحتية أساسية صحية كافيتين ويمكن الوصول إليهما، أن على المرأة ملء الفراغ على الرغم من العمل من دون أجر أو لقاء أجر متدنٍ. في المقابل، تعتمد الشركات الرأسمالية والكبرى على اليد العاملة الرخيصة والعمل غير المأجور لزيادة ربحيتها، مع تجنبها الضرائب ومستحقات الضمان الاجتماعي التي يمكن أن تُدفع في مقابل الخدمات العامة ودعمها أعمال الرعاية غير المأجورة التي تتولاها نساء في الغالب. وكان هذا واضحاً، مثلاً، عند طلب تمديد بسيط لإجازة الأمومة من ٤٠ يوماً إلى ١٠ أسابيع في العام ٢٠١٤، إذ واجه الطلب معارضة شرسة من «الهيئات الاقتصادية» أي تحالف النخبة الاقتصادية، بسبب «الخسائر الاقتصادية التي من شأن أرباب العمل تكبدها خلال عطلة من شهرين ونصف الشهر» (البلد، ٢٠١٤).

وأخيراً، يمكن للمرء أن يستنتج مما سبق أن الاتجاهات السائدة في السياسات الضريبية تنتج نظاماً ضريبياً لا يُحصّل إيرادات كافية من القادرين على الدفع. وهذه التدابير لا تفيده مباشرة فقط أصحاب الدخل المرتفع وأصحاب الأعمال، ومعظمهم من الرجال، بل هي تؤدي أيضاً إلى تآكل الإيرادات اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها. وهذه هي الخدمات التي تعتمد عليها النساء، أكثر من الرجال، في حياتهن اليومية. وهكذا، فإن النظام الضريبي التنازلي هو أكثر عرضة لإيذاء أصحاب الدخل

• اعتماد الميزنة المراعية للمنظور الجندري.

ويمكن للحكومات أيضا ان تجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن دافعي الضرائب والمستخدمين بصوره غير رسميه ، وعن مساهمه النساء والرجال في الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بغيه تحديد الآثار المترتبة علي الجنسين علي نحو أفضل وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ويجب ان تكون عدالة الضرائب الجندرية جزءا من سياسات عامه أوسع نطاقا للقضاء علي التمييز بين الجنسين. ومن شان الانفاق علي الخدمات العامة والاستثمار في الهياكل الاساسيه الاجتماعيه ، ولا سيما اقتصاد الرعاية ، ان يزيد من فرص العمل الجيدة الأجر للمراه. ويمكن للإيرادات الضريبية المخصصة للخدمات التعليمية والصحية العالية الجودة والميسرة ولسياسات مكافحه الفقر ، مثل الإعانات الاسريه المدفوعة للأمهات والمعاشات التقاعدية والبطالة وبرامج الاعاقه ، ان تخفف من الطبقة والجنس التفاوتات.

ما يمكن ان تقوم به منظمات المجتمع المدني:

- ينبغي ان تكون العدالة الضريبية ثابتة علي جدول اعمال الحركة النسائية. المثل ، ينبغي ان يكون عدم المساواة بين الجنسين شاغلا أساسيا لدعاه الضرائب والعدالة الاجتماعيه.
- ينبغي للمنظمات المدنية المناصرة للمساواة والنشطاء السياسيين التعامل مع الحكومات والبرلمانات لتعميم المنظور الجندري في السياسات العامة بما في ذلك الضرائب.
- استنادا إلى التحليل علي المستوي القطري ، يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تضع ورقات مواقف بشأن مساله المساواة الضريبية بين الجنسين لتوفير أساس للدعوة.
- ينبغي تصميم وتنفيذ حملات للتوعية العامة بشأن العدالة الضريبية والمساواة بين الجنسين ، من خلال حلقات العمل ووسائل الاعلام الاجتماعيه والتدريب.

الاجتماعيه». ووُعد برفع معدل الضريبة البالغ ١٣٪ ليصل إلى ١٤٪ في العام ٢٠١٧. وهذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة، باعتبارها جهداً منسقاً ومباشراً من الحكومة، واضح في اقتراح الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦ - ٢٠١٧ الذي من شأن ملحمة إليه أن تكشف مشاكل هيكلية عملاقة في جهاز الضرائب، إذ لا يُتَوَقَّع فقط تراجع الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل من ١٥٨ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٥ - ٢٠١٦ إلى ما يزيد قليلاً على ١٥٠ مليار جنيه، بل يُرَجَّح أيضاً تحصيل أكثر من ثلث الإيرادات المفترضة فقط من البنك المركزي المصري وقناة السويس وهيئة البترول وشركائها. وهذا يعني أن ضرائب الدخل المفروضة الفعلية هي بالكاد ١٠٠ مليار جنيه، أو ما يقرب من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه ارتفع عائد ضريبة المبيعات والخدمات من ١٨٤ مليار جنيه إلى ١٩٩,٥ مليار جنيه في الفترة نفسها، ما يجعل الضرائب غير المباشرة تساوي تقريباً ضعف الضرائب المباشرة المحصلة في الواقع.

نحو نظم ضريبية تراعي الفوارق بين الجنسين

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان النظم الضريبية في مصر ولبنان والأردن ليست كافية من منظور جنساني. ونقترح بعض التوصيات الممكنة التي يمكن استخدامها لمعالجه هذه المساله في هذه البلدان وما يمثلهما. ما يمكن للحكومات القيام به:

- إصلاح النظم الضريبية للامتثال لاحكام الاتفاقية المتعلقة بعدم التمييز.
- إصلاح ضريبة الدخل لزيادة مقدار الدخل المعفى من الضرائب مع إيلاء الاعتبار الواجب لخطوط الفقر ومعدلات التضخم.
- تقليل الاعتماد علي الضرائب غير المباشرة علي السلع والخدمات التي تستهلكها المراه في المقام الأول أو ذات الاهميه الاساسيه للمراه.
- دعم وصول المراه إلى الفرص الاقتصادية من خلال الحوافز الضريبية والإعفاءات الضريبية الخاصة بنوع الجنس.
- تصميم سياسات ضريبية بطريقه تقدر قيمه عمل المراه غير الماجور.
- خفض الضرائب علي السلع والخدمات التي تعزز المساواة الموضوعية بين الجنسين والرعاية الاجتماعيه العليا ، مثل الصحة الانجابيه.
- إيجاد سبل لزيادة فرص العمل في الاقتصاد الرسمي مع توسيع نطاق الحماية الاجتماعيه والمنافع الأخرى للقطاع غير الرسمي ، وضمان حقوق العاملين في القطاع غير الرسمي.
- تنقيح قوانين العمل لتحسين ظروف عمل المراه (علي سبيل المثال ، عن طريق تمديد استحقاقات أجازته الامومه المدفوعة الأجر).

إمام، باتريك أ، وجاكوبس، دافينا ف (2007). أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط. ورقة عمل، واشنطن، العاصمة، صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي (2013). إصلاحات إعانات الطاقة: دروس وأثار. واشنطن العاصمة

صندوق النقد الدولي. كوفمان، دانيال، آرت كراي، وماسيمو ماستروزي (2005). مسائل الحوكمة، الجزء الرابع: مؤشرات الحوكمة للأعوام 1996 - 2004

صندوق النقد الدولي. ماريو منصور (2015). السياسة الضريبية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة إلى الوراء وإلى الأمام. ورقة عمل 15/98

مالك، عادل، وبسام عوض الله (2013). «اقتصاديات الربيع العربي». التنمية في العالم، 45: 296 - 313

مالك، عادل، وريتشارد أوتي (2013). من لعنة الموارد إلى لعنة الربيع. نحو اقتصاد سياسي جديد في الشرق الأوسط. ميميو، أكسفورد نولاند، ماركوس، وهوارد باك (2007). الاقتصادات العربية في عالم متغير. معهد بيترسون

نورث، دوغلاس، سيسيل جون، جوزيف أليس، وباري ر واينغاست (2009). العنف والنظم الاجتماعية: إطار مفهومي لتفسير التاريخ المسجل للإنسان. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج

ريتشاردز، ألان، جون واتربوتي، ميلاني كاميت، وأيزاك ديوان (2013). اقتصاد سياسي للشرق الأوسط. مجموعة بيرسوس للكتب، الطبعة الثالثة

شلمبرغر، أوليفر. (2008). الإصلاح الهيكلي والنظام الاقتصادي والتنمية: الرأس مالية الوراثية. مراجعة الاقتصاد السياسي الدولي، 15 (4): 622 - 49

سوليمان، سامر (2011). خريف الديكتاتورية: الأزمة المالية والتغيير السياسي في مصر في ظل مبارك. مطبعة جامعة ستانفورد

كابرارو، س (2014). فرض ضرائب على الرجل والمرأة: لماذا الجندر أمر حاسم لنظام ضريبي عادل؟ المعونة المسيحية. جرى

http://www.christianaid.org.uk/images/tax-ing-men-and-women-gender-analysis-report-july-2014.pdf. الاسترداد من ستوتسكي، ج (1997). كيف تعامل نظم الضرائب الرجال والنساء الأهداف الإمائية المستدامة للتنمية المستدامة: مناقشة الأهداف الإمائية المستدامة المقترحة من ضمن سياق التنمية في المنطقة العربية

ميميو إسبينوزا، رافائيل، غادة فايد، أنانثاكريشان براساد (2013). الاقتصاد الكلي للدول العربية في الخليج. مطبعة جامعة أكسفورد هيرتوغ، ستيفن، جياكومو لوتشياني، ومارك فاليري، محرران. (2013). السياسة التجارية في الشرق الأوسط. هيرست للنشر

هنري كليمنت مور، وروبرت سبرنغبورغ (2010). العولمة وسياسات التنمية في الشرق الأوسط، المجلد 1. مطبعة جامعة كامبريدج كوهن، راندال (2012). حول دور التنمية البشرية في الربيع العربي. مراجعة السكان والتنمية 38.4: 649 - 683

عبد الكريم ناصر (2016)، تقييم سياسة ضريبة الدخل في فلسطين من منظور العدالة الاجتماعية، مفتاح، ورقة سياسة

عبد، ن (2016). السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان، والحاجة إلى فرض ضرائب عادلة. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. عمل غير منشور

شعبان، ج (2014، 6 آذار/مارس). إعادة صياغة قوانين الضرائب غير العادلة في لبنان. إكزكيوتيف

مركز معارف المجتمع المدني (2015). نظرة عامة إلى الفاعلين الجندريين والتدخلات في لبنان بين التحرر والتنفيذ (موجز مسألة). (2015))

داه، أ، أبو سدر، س، ودهبورا، ف (2010). التمييز في الأجور بين الجنسين في لبنان، تقييم البيانات الحديثة. مجلة أكسفورد: المجلة الدولية لإدارة الأعمال والاقتصاد، 5 (1)، 138 - 147

غرون، س، وفالوديا، ي (2010). الضرائب والمساواة بين الجنسين: دراسة تحليلية مقارنة للضرائب المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية والمتقدمة. لندن: روتليدج

أليسينا، أ، كامبانتي، ف، وج تايلليني (2008). لماذا تميل السياسة المالية في كثير من الأحيان إلى الدورية؟ مجلة الجمعية الاقتصادية الأوروبية. المجلد 5، العدد 5، ص 1006 - 1036

بوبر، عامل (2013). اختيار الطريق؟ رجال الأعمال الجزائريون وكلاء للتغيير ووسائل للحفاظ على النظام على حد سواء. مجلة دراسات شمال أفريقيا، 3: 18، 481 - 569

كاميت، ميلاني، إيزاك ديوان، ألان ريتشاردز، وجون واتربوري (2015). اقتصاد سياسي للشرق الأوسط. وستيفو برس، الطبعة الرابعة

كولير، بول، وأنكه هوفلر (2005). ربيع الموارد والحكم والصراع. مجلة حل النزاعات، 49 (4): 625 - 33

إلسون، د (2015). لماذا تتطلب المساواة الجندرية مزيداً من الإيرادات الضريبية؟ شبكة العدالة الضريبية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2015). حقوق المرأة والمساواة الجندرية للتنمية المستدامة: مناقشة الأهداف الإمائية المستدامة المقترحة من ضمن سياق التنمية في المنطقة العربية

ميميو إسبينوزا، رافائيل، غادة فايد، أنانثاكريشان براساد (2013). الاقتصاد الكلي للدول العربية في الخليج. مطبعة جامعة أكسفورد هيرتوغ، ستيفن، جياكومو لوتشياني، ومارك فاليري، محرران. (2013). السياسة التجارية في الشرق الأوسط. هيرست للنشر

هنري كليمنت مور، وروبرت سبرنغبورغ (2010). العولمة وسياسات التنمية في الشرق الأوسط، المجلد 1. مطبعة جامعة كامبريدج كوهن، راندال (2012). حول دور التنمية البشرية في الربيع العربي. مراجعة السكان والتنمية 38.4: 649 - 683

mz_&sig=4ozMjUrtrtspdNqyUUXMxS0AxPo&hl=fr&sa=X-
&ved=0ahUKEwia1NTm8dnOAhWJuhQKHV-XA4wQ6A-
EINTAD#v=snippet&q=gender%20tax&f=false.
ميلباخ - بوشيه، ن (2015). آلية التنسيق الإقليمية، قضايا موجزة
للتقرير العربي للتنمية المستدامة: وجهات نظر حول تحديات عدم
المساواة في المنطقة العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جرى
المساواة في المنطقة العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جرى
http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal10.pdf. الاسترداد من
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2015).
تقرير خبير للتقرير العربي للتنمية المستدامة: حقوق المرأة
والمساواة الجندرية من أجل التنمية المستدامة: مناقشة أهداف
التنمية المستدامة المقترحة في سياق إشكالية التنمية في المنطقة
العربية. جرى الاسترداد من file:///Users/farahalshami/Down-
loads/escwa-gender%20(1).pdf
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2015)
حقوق المرأة والمساواة الجندرية للتنمية المستدامة: مناقشة
الأهداف الإنمائية المستدامة المقترحة من ضمن سياق التنمية في
المنطقة العربية. جرى الاسترداد من https://www.unescwa.org/
sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_
ecw_15_tp-3_e.pdf.
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2015).
تعزيز القدرات المالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تمويل
الحماية الاجتماعية. جرى الاسترداد من https://www.aub.edu.lb/
fas/economics/Documents/Ramzi%20Mabsout/E_ESCWA_
EDGD_12_TP-1_E.pdf.]

هيملويت، س (2015). كيف تنعكس وعود الأحزاب البريطانية
حول الضرائب على المساواة الجندرية؟ شبكة العدالة الضريبية.
http://www.taxjustice.net/2015/05/01/how-
do-the-uk-parties-promises-on-tax-measure-up-on-gender-
equality/.
تينغوي، ب (2015). معالجة الضرائب العالمية والمساواة الجندرية.
http://www.awid.org/news-and-analysis/addressing-global-taxa-
tion-and-gender-equality.
غرون وآخرون. (2010). الضرائب والمساواة الجندرية: دراسة
تحليلية مقارنة للضرائب المباشرة وغير المباشرة في البلدان المتقدمة
والنامية. مركز بحوث التنمية الدولية وروتليدج. جرى الاسترداد
من http://samples.sainsburysebooks.co.uk/9781136980251_
sample_828004.pdf.
إلسون، د (2015). لماذا تتطلب المساواة الجندرية مزيداً من
الإيرادات الضريبية؟ شبكة العدالة الضريبية. جرى الاسترداد من
http://www.taxjustice.net/2015/05/05/why-gender-equali-
ty-requires-more-tax-revenue/.
إيغوميز (2013). كيفية الدعوة إلى المساواة الجندرية من خلال
الضرائب؟ رابطة حقوق المرأة في التنمية. جرى الاسترداد من
http://www.forum.awid.org/forum12/2013/02/how-to-advo-
cate-for-gender-equity-through-taxation/.
الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (برنامج لتعزيز المساواة الجندرية
وحقوق المرأة) والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (لا
تاريخ). جرى الاسترداد من https://www.oecd.org/dac/gen-
der-development/44896295.pdf.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). ملخص قضية - المساواة
الجندرية والحد من الفقر: الضرائب. جرى الاسترداد من
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/gender/Gen-
der%20and%20Poverty%20Reduction/Taxation%20English.
pdf.
فوفنا، ي وآخرون. (2012). سياسة الضرائب والتشغيل الجندري في
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل مقارنة من الجزائر ومصر
والمغرب وتونس. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. جرى
http://adapt.it/adapt-indices-az/wp-content/up-
loads/2015/01/ifpri_taxation_policy_and_gender_employ-
ment_2012.pdf.
شاملو، ن وكراشينا، م (2016). المرأة والعمل والرعاية الاجتماعية
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دور العوامل الاجتماعية
والديموغرافية وريادة الأعمال والسياسات العامة. جرى الاسترداد
من https://books.google.com.lb/books?id=hoHF-
CwAAQBAJ&pg=PA482&lpg=PA482&dq=tax+and+gen-
der+in+the+mena+region&source=bl&ots=bNbqFGx-

0%

www.annd.org
2030monitor.annd.org

-  Arab NGO Network for Development
-  @ArabNGONetwork
-  Arab-NGO-Network-for-Development
-  [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)